



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد (50) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الزوح الثالث بسبب المياه...

[09]



الافتتاحية

المعارضة السورية... تعريف جديد

أقترن العمل المعارض في العديد من دول المنطقة خلال العقد المنصرم، باستدعاء التدخل الخارجي، لا بل أن البعض حاول أن يفرض قبول مثل هذا التدخل، والترويج له، مقياساً وحيداً للموقف المعارض، وسعى إلى تعميم هذه المقاربة المشبوهة على بلدان المنطقة كلها بما فيها سورية. ومع بدء الأزمة تم استيلاء قوى وهياكل سياسية «سورية»، من هذا النموذج المعارض، بعمليات قيصرية، لتسويقها، وفرضها على المشهد، تحضيراً لتكرار السيناريو العراقي والليبي، حيث تحولت معارضات تلك البلدان إلى شهود زور، وأدوات تبرير التدخل الخارجي، بما فيها الاحتلال المباشر. ومن حسن الحظ، أن التجربة السورية، أطاحت بهذا التصنيف الملتبس، والتضليلي، والعبثي، وبرزت قوى معارضة تدعو إلى التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، وفي الوقت نفسه ترفض أي شكل من أشكال التدخل الخارجي، أي أن الواقع السوري أبدع ذلك الخيار الوطني المعارض، الذي خرج من دائرة الثنائية الوهمية؛ إما دعم النظام، أو دعم التدخل الخارجي، وبالأستناد إلى برنامج متكامل خاص بها، ومصاغ وفق مصالح الشعب السوري، الوطنية، والاقتصادية الاجتماعية، والديمقراطية، ليعيد بذلك الاعتبار إلى مشروعية الموقف المعارض، وطبيعته، ومحتواه الحقيقي المفترض، بعد أن حاولت تلك «المعارضات» تحويله إلى موقف غير وطني، أو في أحسن الأحوال إلى مجرد صراع على السلطة، دون أي محتوى اقتصادي اجتماعي، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل كانت هناك جملة تشوهات أخرى فرضت على السوريين في هذا السياق، مثل، تقسيم المعارضة ما بين معارضة داخلية وخارجية، وجعل ذلك ستارة لإخفاء التقسيم الحقيقي، فالمعارضة في الظرف السوري، إما أنها وطنية، أو غير وطنية، وما عدا ذلك من تصنيفات، هي أداة تضليل أو تعبير عن قصور معرفي إذا أحسن النوايا، لا أكثر ولا أقل، مع التأكيد بأن هوية المعارضة الوطنية في سورية عموماً، تتحدد، بالوقوف ضد التدخل الخارجي، والنضال من أجل التغيير الوطني الديمقراطي الشامل، المستند إلى إرادة الشعب السوري، أولاً وأخيراً، باعتباره مصدر السلطات كلها، يضاف إليها في ظروف اليوم، وضمن الظرف السوري الخاص، والمستوى الذي وصلت إليه الأزمة، شرط آخر، يتكامل مع الشرطين السابقين، وهو: الموقف العملي من الحل السياسي، ومن الجدير بالذكر هنا، إن التردد، والمناورة، ومحاولة اللعب على التوازنات، حتى من قبل بعض قوى المعارضة، التي تعلن الموافقة على الحل السياسي، هو موقف انتهازي، ولهات خلف مكاسب حزبية، على حساب الشعب السوري، فالظرف الناشئ، واجتماع أستانا المقرر يشكلان فرصة تاريخية أمام القوى الوطنية المبعثرة، بين قوى معارضة عديدة، ويفرضان عليها الإسراع في تجميع صفوفها، والقيام بالدور المطلوب منها، قبل أن تلتفها تطورات الأحداث خارج المشهد السياسي.

وعلى كل حال، فإن كل عرقلة، أو إعاقة، للحل السياسي، وتحت أية حجة كانت، ومن أي كان، في النظام أو المعارضة، هو موقف غير وطني، باعتبار أن هذا الحل، وبالصيغة المنصوصة عليها في القرارات الدولية، هو الطريق الوحيد للحفاظ على وحدة الدولة السورية، ومحاربة الإرهاب، وإيقاف الكارثة الإنسانية، وإنجاز التغيير المطلوب.

شؤون عربية ودولية



هل ستكون فرنسا خارج الاتحاد؟

19

شؤون اقتصادية



تكاليف المعيشة 297 ألف ليرة شهرياً

12

شؤون محلية



حلب في عيون الحكومة!

11

ملف «سورية 2016»



عزمي بشارة إذ «يتدخل شخصياً»...

06

إضاءة على منطقة الباردة وعمالها



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



يا سامعين الصوت.. وين الكهربيا للمعامل.. وين المازوت؟

الحكومة، صرعتنا بتصريحاتها المستمرة، بأنها ستدعم الإنتاج، وستقلع بالمعامل وستساعد القطاع الخاص، بإعادة تشغيل معاملها إلى آخر الاسطوانة التي يشنقون أذاننا بسماعها، مجبرين عن ما ذكرناه كله وغيره من الأمور الأخرى التي يوعدون الناس بها، مثل: تنزيل الأسعار خلال ستة أشهر، وكان الموضوع هو «أوكازيون» يتسابق فيه المسؤولون بالتصريحات والوعود التي لا تغني ولا تسمن من جوع ليبقى الفقير يترنح بعذاباته فقره والغني يتغنى بمجد المال الذي نهبه من فقرنا ولقمة عيشنا. رئيس الوزراء يقول لأعضاء مجلس الشعب: لا حل للقضايا التي تطرحونها والحل كما قال أعطوني 25 مليار دولار وأنا على استعداد لحل كل القضايا المطلوبة من الحكومة ماذا يعني هذا الكلام الصريح والواضح؟

يعني أن جملة الوعود والتصريحات والخطب من على المنابر هي رماد يجري ذره في عيوننا، والدليل جملة الأزمات التي يعيشها شعبنا أزمة، كهرباء.. أزمة غاز.. أزمة ماء.. أزمة مازوت.. أزمة كبيرة في أجور العمال أزمة حقيقية في المعامل، التي بدأت بالتوقف نتيجة فقدان مادة الغاز والفيول والمازوت والكهرباء والتي أصبح عمالها مهددون بالتسريح وقبل التسريح مهددون بالجوع، لأنهم يتقاضون الآن نصف أجرهم المقطوع والكل يعلم أن وسطي الأجور لعمال القطاع الخاص 35000 ألف ليرة سورية وبالله عليكم ماذا يفعل العامل بهذا أجر مقصوف عمره إلى هذا الحد ولا ندري إن كان أصحاب الحل والعقد يديرون بما وصلت إليه أوضاع العمال؟!

إن المبالغ التي تطلبها الحكومة، من أجل حل أزماتنا موجودة، وتحتاج إلى قرار بحجم الأزمة، التي يعيشها شعبنا، قرار يعبر عن إرادة الشعب السوري في الخروج من أزماته، التي جزء منها أزمته الميشية، والشعب سيكون سنداً لمن يتخذ هذا القرار الوطني، وهو تأمين مراكز النهب الكبرى في البلاد، وهي معروفة للكبير والمقط بالسريع، وعندها لن تحتاج الحكومة وتطلب من أعضاء مجلس الشعب، تأمين مبلغ بسيط كالذي طلب، من أجل حل القضايا التي يطالب بها ليس أعضاء المجلس، بل 90% من الشعب السوري، فهل يأتي أحد ويفعلها؟ إنه الشعب المقهور لأنها ثروته!

يعتبر الريف الجنوبي الغربي لمدينة دمشق من أوسع المناطق الصناعية والحرفية، في القطاع الخاص، نظراً لاحتوائه على عشرات المنشآت الصناعية الضخمة، ومئات المعامل الكبيرة والمتوسطة، وآلاف الورش والمشاغل الصناعية والحرفية مما يجعله مقصداً لليد العاملة وخرائباً بشرياً هائلاً.

■ هاشم العيصوبي

تتمركز الصناعات على امتداد الريف الجنوبي الغربي، بتجمعات متباعدة نوعاً ما، فبمجرد أن نجتاز منطقة البوابة وندخل في طريق درعا القديم من طريق «القدم» أو «نهر عيشة» من اتسراد صحنايا نستطيع رصد تلك التجمعات، فبعضها موجود في القدم نفسها والآخر في مناطق أخرى كسبينة الصغرى والكبرى والعسالي و مدن الكسوة وصحنايا وداريا ولم تنتج معظم تلك المنشآت والمعامل من آثار الأزمة والأعمال العسكرية والتخريبية وحتى «التعيشية»، لتبقى في الوقت ذاته، بعض المناطق أوفر حظاً كونها لم تدخل دائرة النار، كصحنايا وبعض مناطق مدينة الكسوة كمنطقة «الباردة» التي مازالت من أهم المواقع الصناعية والحرفية في دمشق وريفها، لاحتوائها على العديد من المنشآت الصناعية الكبرى والمعامل والحرف، وبالتالي فهي تجمع كبير، وهام، للايدي العاملة، يندرج ضمن شريحة القطاع المنظم وغير المنظم.

مجمع النخيل وآلاف العمال

أكبر المجمع وأهمها، هو: مجمع النخيل لأنه يحوي على منشآت كبيرة كمّاً ونوعاً، ورغم أن غالبية المجمع، هي للصناعات

صناعات خفيفة وعمال غير منظمة

تحوي منطقة «الكسوة - الباردة» على العديد من التجمعات الصناعية، أهمها: مجمع النخيل، ومجمع الرضوان، ومجمع الضاحية وبعد مجمع الرضوان معقلاً للمعامل المتوسطة والصغيرة، حيث تقتصر الصناعات فيه على الصناعات الغذائية «شيبس- علكة» والنسجية «جوارب - تطريز - خياطة» وبعض الصناعات التحويلية الخفيفة كمعامل البلاستيك والكروتون والتعبئة بأصنافها ولف الخيوط، ويقدر عدد المعامل فيه بحدود 160 معقلاً فيما يقدر عدد الأيدي العاملة الموجودة حالياً بحدود 1500-2000 عامل وعاملة، غير مصرح بهم للتأمينات الاجتماعية، أو للنقابات إلا القلة القليلة منهم، وعلى الأغلب هم من أقارب وأبناء أرباب العمل.

مجمع النخيل وآلاف العمال أكبر المجمع وأهمها، هو: مجمع النخيل لأنه يحوي على منشآت كبيرة كمّاً ونوعاً، ورغم أن غالبية المجمع، هي للصناعات

من الأيدي العاملة في منشآت ومعامل الباردة، وتجدر الإشارة إلا أن النساء والأحداث، يشكلون الشريحة الأوسع هناك، وخاصة في معامل الصناعات الغذائية والنسجية والخفيفة.

عمال تحت الظل

لا نشهد تحركاً حكومياً جدياً باتجاه هذه المناطق الصناعية العديدة، من حيث توفير مستلزمات إعادة النشاط الصناعي فيها، وتذليل الصعوبات المتركمة قديمها وجديدها، مما يهدد الصناعة الوطنية من جهة، وارتفاع نسبة البطالة من جهة أخرى، كما يبقى غياب النقابات عن التواجد الفعلي والميداني، بين آلاف العمال القابعين تحت سطوة أصحاب العمل، غير مبرر نهائياً ويجب أن تضع النقابات نصب أعينها الوصول لهؤلاء العمال كي يحظوا بحقوقهم في المظلة التأمينية والصحة والسلامة المهنية وأن تجد الحلول الإبداعية من أجل ذلك فما الضير مثلاً من وجود مكتب نقابي في كل تجمع صناعي، تتمثل فيه النقابات المعنية وفق المهتم الموجودة أليس من المفترض أن يكون في منطقة الباردة، مثلاً مندوبون عن نقابات الصناعات المعدنية والغذائية والنسجية والكيميائية والخفيفة في دمشق، يتابعون أوضاع العمال يوماً بيوم، أم سنترك عمالنا يعانون الأمرين، من حكومة لا تعبأ بهم، وأرباب عمل لا تعينهم سوى أرباحهم؟!

والحرف المعدنية، كتجميع المعادن وتشكيلها، وتصنيع الصهاريج والحراقات وأقفاص الشاحنات، إلا أن العدد الأكبر من العمال يوجد في صناعات أخرى غذائية ودوائية ونسجية، فمعمل الدواء الموجود هناك يبلغ عدد العمال فيه أكثر من 2000 عامل، موزعين على ثلاث وريديات، مع إعلان الشركة عن شواغر باختصاصات محددة، و أخرى كمعال إنتاج، وتبقى الطامة الكبرى هي: قيمة الأجور، التي لا يتجاوز متوسطها عتبة 35 ألفاً، فيما يبلغ عدد عمال صناعات الألبسة في معملين فقط 600 عامل بينما يتوزع مئات العمال على معامل أخرى، في صناعات مختلفة، كمعمل البسكويت والكتشب والورق.... الخ.

واقع التوقف وإمكانية العودة لم تعد الحياة بعد للمعامل الموجودة على أطراف ضاحية 8 آذار كونها شهدت أعمالاً عسكرية خلال السنين الماضية، مما أوقف العمل فيها بعد أن لحق فيها الكثير من الأضرار، فبعضها حرق والآخر نهب، لكن على ما يبدو فإن الحياة بدأت تعود تدريجياً لتلك المنشآت، وأخذت العمالة تتدفق من جديد، ونستطيع القول بأن سكان مدينة الكسوة بمناطقها المختلفة «حرجلة - زايكة - البلد - دنون -الباردة» وكذلك عشوائيات المنطقة ذاتها الموجودة على الطرف المقابل للضاحية، هم الذين يشكلون الغالبية العظمى

سياسة فرق تسد

■ ميلاد شوقي

مع صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 بدأ واضحاً، أن التوجه الاقتصادي الجديد في البلاد، سيكون نحو الليبرالية الاقتصادية وقد بدأت تصدّر عدة قوانين تصب في اتجاه تعديل البنية التشريعية والقانونية في البلاد، بشكل يمهد الطريق للنظام الاقتصادي الجديد، ويؤمن مصالح قوى رأس المال، ويحافظ لها على امتيازاتها .

قَسَم الطبقة العاملة
من هذه التغيرات التي طالت البنية التشريعية في البلاد هو إلغاء قانون العمل لعام 59 وإصدار قانونين اثنين أحدهم يخص موظفي القطاع العام، وسمي بقانون العاملين الأساسي في الدولة والثاني قانون العمل رقم 17 ويخص العمال في القطاع الخاص، في بادئة هي الأولى من نوعها على مستوى الدول، فالهدف على ما يبدو كان من وراء هذا الفصل، هو قَسَم الطبقة العاملة ومنعها من النضال بشكل مشترك فلا يوجد أي مبرر لهذا الفصل فالعمال جميعاً سواء في القطاع العام، أو الخاص، يعملون في بلد واحد ويخضعون بالشكل العام إلى الشروط وظروف العمل ذاتها، وإلى مستوى معيشي واحد، ويخضعون لتنظيم نقابي واحد أيضاً، والأهم من ذلك عدوهم طبقي واحد أيضاً وهي: قوى السوق التي يسمح لها بعكس العمال، التكتل في تنظيمات واحدة وشركات قابضة ومضامنة، وهي التي تتحكم بلقمتهم جميعاً.

ومنذ وقت، أقدمت الحكومة على استثناء عمال الإنشاءات العامة من تطبيق قانون العاملين الأساسي بالدولة عليهم وإخضاعهم و عمال المصارف إلى الأنظمة الداخلية لمؤسساتهم، على ما يبدو تكمل الحكومة اليوم ما بدأت الحكومات السابقة في تقسيم المقسم وشردمة الطبقة العاملة، وصولاً للتحضير للمرحلة المقبلة من إعادة الإعمار، وتخصيص تلك المنشآت، وبيعها للقطاع الخاص مستفيدة من

ظرف الحرب التي تسمح لها بتمرير ما يلوح لها من قوانين كان من الصعب عليها تمريرها في الفترات السابقة.

تجريد العمال من أي قانون يحميهم

حسب قانون التشاركية الجديد، الذي أقرته الحكومة، يتم إخضاع عمال المنشآت الحكومية التي يتولى استثمارها إلى نظام داخلي يضعه المستثمر هو، وبالتالي استثنائهم من قانون العاملين الأساسي بالدولة. نحن لا نختلف أن لكل مؤسسة أو قطاع خصوصية معينة، ولكن هذه الخصوصية تعالج في الأنظمة الداخلية، ولكن هذا لا يلغي العام المشترك بين العمال جميعهم وفي القطاعات جميعها. وقد صدرت عدة تعاميم من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سمحت للشركات الاستثمارية، حسب قانون استثمار رقم 10 استثناء عمالها من قوانين العمل، وإخضاعهم للأنظمة الداخلية للشركات وكانت الحجة تشجيع وجذب الاستثمارات للبلاد على حساب الطبقة العاملة طبعاً ومصالحها فعلى أي قانون سيستند العامل عند رفع دعواه وإلى أية جهة سيتقدم بشكواه بالتأكيد سيكون الشارع هو البديل له في حال المطالبة بأي حق والأنظمة الداخلية ستكون بمثابة عقود إذعان. قانون العمل رقم 17 رغم كل سيئاته وما انتزعه من الطبقة العاملة من حقوق لصالح أرباب العمل مازال غير كاف لأرباب العمل فهل نظام العبودية أو الرق هو النظام المفضل للشركات القابضة والاستثمارية، إذا كانت



وبدأت أغلب المعامل والشركات تنتقل إلى تلك الأسواق لتهرب من القوانين المحلية في خرق واضح لمبدأ السيادة الذي طالما استخدمته الحكومة في تبريرها لأعمالها وتصرفاتها.

الاستثمارات لمصلحة البلاد والعباد كما تدعي دائماً الحكومات فكيف نعتبر تدمير طبقة بكاملها من الحوافز الهامة لجذب الاستثمارات ولمصلحة من ستبقى هذه الاستثمارات حينها؟

أين النقابات من هذا كله؟

إذا كانت الحكومة تميل لمصلحة أرباب العمل وتؤمن لهم بيئة عمل قانونية تتناسبهم وتقدم لهم الطرق والأساليب كافة، للالتفاف على مطالب العمال فأين نقابات العمال من العمال في الأسواق والمناطق الحرة، ولماذا لا تعتبرهم من عمالها وواجب عليها الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم أليسوا في النهاية هم مواطنون وعمال سوريون؟! ما هو موقف النقابات من تعدد القوانين، التي تخضع لها الطبقة العاملة، والذي يقسم مطالبها الأساسية بين عام وخاص؟

بدعة ما يسمى بالأسواق الحرة

الأسواق الحرة، ذلك الإبداع التي تم اختراعه، لكي تلتف الشركات على قوانين العمل الموجودة في البلاد، حيث تعتبر معفية من أية قوانين كقوانين الجمارك والضريبة والعمل أيضاً حيث لا تطبق قوانين العمل السورية الموجودة على المناطق الحرة، المقام فيها صناعات فالعمال في تلك المناطق لا يطبق عليها قانون العمل وهم يخضعون لأنظمتهم الداخلية، ولا يستطيعون المطالبة بأية حقوق وقد شرع في سورية إنشاء تلك المناطق، في قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991

خسائر بالملايين.. والأرباح فقط للمستثمرين

■ غزله الماغوط

«خسائر فادحة»

تفاصيل أوفى يمكن أن نجدتها في دراسة أعدها مكتب نقابة عمال النقل البري في دمشق، إذ تشير إلى أن شركة النقل الداخلي، تعاني من خسائر فادحة جراء تعرض عدد كبير من باصاتها للحرق والتخريب وخروج بعض مراكزها عن الخدمة، وخاصة في رجة عدرا، حيث تقدر الخسائر بالملايين، وكذلك خروج مرابي القابون وسبيبة، ما تسبب بالتالي في عدم قدرة مركز الشركة في باب مصلى على استيعاب الباصات العاملة.

وتعاني الشركة من قدم وترهل باصاتها، حيث مضى على أغلبها أكثر من عشرين عاماً، أي انتهت عمرها الزمني وباتت إعادتها للعمل تستوجب بذل الملايين، وهو ما يفوق ثمنها الحقيقي، إذ أن هناك حالياً أكثر من 175 باصاً متوقفاً، عدا عن تلك التي دمرت بالكامل.

بنصف عمالها فقط

وعلى الصعيد العمالي توضح الدراسة أن الشركة فقدت قسماً

عشرات من الباصات المتوقفة والمركونة قرب السورمية، وفي العدوي، تشهد على ما وصلت إليه حال الشركة العامة للنقل الداخلي، فالباصات المتهالكة خرجت من الخدمة، بسبب النقص الشديد في قطع التبدل وتحولت إلى أكوام من الخردة، تعيث فيها ظروف الطقس وايدى العابثين، ومجرد رؤية هذه الباصات، تقدم للمواطن إجابة جلية عن السبب الذي يجعله مضطراً كل يوم للانتظار ساعات في المواقف، والافتتال مع الآخرين لتأمين موطن قدم في باصات مكتظة تمتلئ بأضعاف سعتها الافتراضية من الركاب.



منها تخالف التعرفة المتفق عليها وتختلف شروط العقد أصلاً، من ناحية الخدمة السيئة وعدد الباصات القليل، وعدم وجود جاب ما يخلق مزيداً من الازدحام فيها كما يؤكد التقرير.

والجدير بالذكر أن هذه الشركات الخاصة هي ست شركات في دمشق، تابعة لمستثمرين من القطاع الخاص سبق أن تعاقدوا مع الشركة العامة للنقل الداخلي على استثمار خطوط كانت تغطيها الشركة سابقاً، بعدد باصات يقدر بنحو 230 باصاً ضمن تسعة خطوط، ولكن السؤال الملح، هو: سبب استمرارية التعاقد مع هذه الشركات التي أثبتت منذ سنوات عدم التزامها بشروط العقد، وإصرارها على المضي قدماً

في تعنتها، وهو ما بات جلياً لأي متابع، وذلك على الرغم من أنها تريح المليارات سنوياً، أليس من الأجدى والأكثر منطقية أن تعود هذه الأرباح أو على الأقل نسبة عادلة منها إلى قطاع الدولة الذي هو بأمرس الحاجة إلى ميزانية تنهض بباصاته المتهالكة، وتعيد خلق فرص عمل جديدة وتحل أزمة المواصلات المتفاقمة يوماً إثر يوم.

إلى أن يرتفع المستوى العلمي للمتقدمين؟

«ضبط» القطاع الخاص

ويذكر تقرير الاتحاد العام لنقابات عمال النقل البري في دمشق، أن مكتب النقابة، طالب بضبط آلية عمل شركات الاستثمار - وهي شركات النقل الخاصة المتعاقدة مع الشركة العامة للنقل الداخلي - لاسيما وأن العديد

في تصريح صحفي سابق، إلى عدم الإقبال على التقدم للمسابقات المعلن عنها، نتيجة وجود شرط الشهادة فيها، إذ أن معظم السائقين لا يحملون شهادات علمية، وبناء على هذا الكلام هل من المعقول اشتراط المسابقات لمطلب يعلم القائمون بها صعوبة تحقيقه، وهل يتمثل الحل في بقاء الشركة بلا عدد كاف من السائقين،

كبيراً من عمالها الفنيين والسائقين، حيث يقدر الملاك العددي لها بـ 2100 عامل، لم يتبق منهم سوى 1000 عامل، أي أن الشركة خسرت نصف عمالها تقريباً، ما يؤكد ضرورة رفدها بيد عاملة مدربة ومؤهلة باعتبار أنها حاجة وطنية لا يمكن الاستغناء عن خدماتها. وفي المقابل، يذكر أن المدير العام للشركة، عزا سبب قلة السائقين

الحركة الاضرابية في العالم 2016

من أول السطر

محور الشؤون العمالية

الصحة والسلامة في صناعة الاسمنت

تعتبر صناعة الاسمنت من الصناعات الاستراتيجية في البلاد، فهي إحدى أهم الصناعات المرتبطة بالتشييد والبناء، والأعمال الخرسانية كلها وهو متعدد الاستخدام والأنواع وقد تعددت أنواع الاسمنت أكثر من 25/ نوع، وذلك حسب الاستخدام والحاجة، وتعتمد أنواعه حسب تركيبه ونسبة العناصر المكونة له، وطريقة معالجته، ومنها: ثاني أكسيد السيليوس - ثالث أكسيد الألمنيوم - أكسيد الكالسيوم - أكسيد المنغنيزيوم ومرحلة تصنيع الاسمنت ثلاث مراحل 1- مرحلة التعدين 2- التسخين وحرق المواد 3- الطحن والتعبئة. وهي أيضاً من أكثر الصناعات المستهلكة للطاقة، ومن أكثرها تأثيراً على البيئة وصحة العمال، فبيئة عمل الاسمنت كثيرة المخاطر، من إصابات عمل وحوادث « سقوط واحتراق والصق الكهربائي ». يتعرض العاملون في هذه الصناعة في مراحلها الثلاث، للغبار والحرارة والضجيج وأكثر الأمراض التي يتعرض لها العمال، هي: 1- أمراض جهاز التنفس، بسبب استنشاق الهواء الملوث بغبار مركبات الاسمنت والغازات المنبعثة خاصة في المرحلة الثانية من التصنيع وقد لوحظ لدى الإحصائيات العالمية أن 31% من العمال لم تظهر عليهم أعراض أمراض جهاز التنفس ومن أكثر الأمراض التنفسية شيوعاً هي -1- تشعب الرئة بالأميت وهو عبارة عن تليف يصيب الرئة بسبب جزيئات الأميت التي قد تصل إلى 10 ميكرو. ب- قصور الرئة بسبب استنشاق غبار أكسيد السيليوسيوم وهي عادة عن جزيئات قطرها أقل من 5/ ميكرو ويبدأ خطرهما ويزداد عندما يصل عدد 200 جزيء في السنتمتر المكعب من الهواء وهذا المرض غالباً لا يوجد له علاج ليوقف عملية التليف، إلا إبعاد المصاب عن مصدر التلوث نهائياً. وأهم وسائل الوقاية التي يجب توفيرها للعامل، وبيئة العمل، الأقفعة المضادة للغبار ومراقبة جو الهواء على الأقل مرة كل 15 يوم، وأجهزة الشفط المنخفضة، وتخفيض ساعات العمل. 2- التهاب الجلد وهو من أكثر الأمراض المهنية التي يتعرض لها العمال الذين يتعاملون مع الاسمنت مباشرة في المصنع، وخاصة عمال الحمل والتعبئة، وتظهر آثاره في اليدين والقدمين «الأصابع والأظافر» بسبب أكزيما الاسمنت، وعلى الوجه في مستوى العينين. 3- جهاز الهضم للعاملين في صناعة الاسمنت غالباً ما يصابون بالقرحة المعوية، وتقدر نسبة الإصابة 5% بين العمال. الوقاية العامة 1- تخفيض نسبة الغبار في بيئة العمل، وقياسها بشكل دوري بمعدل شهري واتخاذ إجراءات الأمن الصناعي اللازمة ففي سورية النسبة المسموح بها 205 مليغرام / 3م وفي فرنسا 150 والمانيا 100 والولايات المتحدة 70 أما المعيار العالمي المسموح به للغبار في بيئة العمل 50 مليغرام / 3م. 2- ضبط سحب الغازات الناتجة عن عملية التسخين والاحتراق، ومن هذه الغازات ثاني وأول أكسيد الكربون - ثاني أكسيد الكبريت - أكاسيد النتروجين.

سورية عمال القطاع الخاص وبداية التحرك



مصر الإضراب حق مشروع



المانيا إضرابات الأجور



قامت الطبقة العاملة الألمانية بإضرابات عديدة خلال هذا العام كان أبرزها: إضراب حوالي 110 آلاف عامل في قطاع صناعة التعدين وكانت على شكل سلسلة إضرابات تحذيرية نظمتها نقابة عمال صناعة التعدين والسيارات والصناعات الكهربائية والالكترونية للمطالبة بزيادة الأجور وتأمين فرص عمل. كما قام عمال المطارات خلال هذا العام بعدة إضرابات أدت إلى توقف الملاحة الجوية في مطارات رئيسية عديدة وأدت إلى إلغاء آلاف الرحلات، للمطالبة بزيادة الأجور وتحسين وضع العمل، وقام طيارو شركة الطيران الألمانية لوفتهانزا، بإضراب عن العمل امتد لأربعة أيام للمطالبة بزيادة الأجور وتسبب الإضراب في إلغاء نحو 2892 رحلة

شهدت مصر خلال هذا العام، العشرات من الإضرابات العمالية، في عدة قطاعات كالعاملين بقطاع الزراعة الآلية، وعمال شركة الأسمدة وأبيك، والشركة القابضة للغزل والنسيج، والشركة المصرية الإيرانية للغزل والنسيج وعمال النقل وعمال سيراميك مصر، وشركة نصر للبترول وموظفو مديرية الأوقاف، والمتقاعدين وغيرها العشرات من الشركات والمعامل، احتجاجاً على ضعف الأجور والتسريح التعسفي والمطالبة بتطبيق الحد الأدنى للأجور، وتثبيت العمال جميعهم، كما اعتقل العشرات من القيادات العمالية بتهمة التحريض على الإضراب، مما أوجع الحراك العمالي بشكل أكبر وجعل العمال يضربون أيضاً من أجل الإفراج عن زملائهم.

أضرب 1200 عامل في معمل زونيبا للسيراميك من أجل زيادة على الأجر أربع مرات خلال ربيع 2016 وحقق العمال زيادة بنسبة 100% في آخر إضراب، وأضرب عمال النظافة في جامعة دمشق، التابعين لأحدى شركات القطاع الخاص احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم لمدة شهر وغيرها، كما شهد القطاع الخاص غير المنظم في دمشق العديد من الإضرابات المتفرقة في الورش والمشغل والمعامل الصغيرة من أجل زيادة الأجور وتحسين شروط العمل وقد نجحت بشكل نسبي في انتزاع بعض المطالب فيما بقيت الأخرى بانتظار تحركات جديدة ولا تبدو ببعيدة.

الهند - لا للخصخصة مع أجور عادلة

دعت عشر نقابات هندية، للإضراب عن العمل، احتجاجاً على جملة سياسات اقتصادية، من أهمها: مشاريع الخصخصة، وإغلاق جزء هام من المعامل العامة، ذات الإنتاجية الضعيفة، بالإضافة إلى اعتراضهم على سياسة رفع الحماية عن بعض الصناعات، وإتاحة دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار فيها، وطالب العمال الحكومة أن تقدم ضماناً اجتماعياً وصحياً شاملاً للجميع، وأن تضاعف الحد الأدنى للأجور، لكي تلحق بمعدلات التضخم المتسارعة، وقد شارك في الإضراب الذي استمر 24 ساعة في مختلف أنحاء الهند حوالي 180 مليون عامل، من قطاعات التمريض والبنوك والمصانع ومناجم الفحم والباعة المتجولين والعاملين بأجر يومي.



فرنسا - لا لقانون العمل الليبرالي

تصاعدت في فرنسا وتيرة التظاهرات والإضرابات العمالية وأهمها: «حركة الواقون ليلاً» الرافضة لتعديل مشروع قانون العمل، الذي تبنته الحكومة الفرنسية، وما فيه، مثل: رفع سن التقاعد وتخفيف الأمان الوظيفي، ويضم القانون رقم 52 مادة تصب في مصلحة أرباب العمل وتشجع التسريح التعسفي. وقد أعلنت النقابات تعبئة احتجاجية في العديد من القطاعات الحيوية كعمال السكك الحديدية والموافى وعمال النظافة والمستخدمون في مصانع حرق النفايات وعمال شبكة النقل المشترك والكهرباء وعمال مصافي النفط وعمال المحطات النووية والمعلمين، كما انضم قطاع طيارو شركة «إير فرانس» للملاحة الجوية إلى الإضرابات». تسبب الإضرابات بتعطيل جزئي للحياة اليومية في فرنسا، بعد أن مستت مجال النقل والطاقة والنقل، مما أدى إلى خفض خدمة القطارات إلى النصف وإلغاء جزء كبير من رحلات العبارات، كما صار الفرنسيون يقفون في طوابير طويلة لشراء البنزين، بسبب سد الطرق المؤدية إلى مصافي النفط والموافى التجارية من قبل المظاهرين ضد قانون العمل، الأمر الذي أدى إلى نقص الوقود من محطات الوقود في البلاد بنسبة 30%. وخسرت شركة النفط «توتال» أربعين مليون يورو أسبوعياً، بعد تعطل 350 من محطات الوقود التابعة لها بشكل كلي جراء نقص الوقود، وقد قعمت مظاهرات العمال بشكل عنيف وغير مسبوق في فرنسا. كما أضرب في نهاية العام ثلاثمائة عامل في برج إيفل احتجاجاً على ظروف العمل.

بريطانيا إضراب اعياد الميلاد



شهدت بريطانيا خلال عام 2016 العديد من الإضرابات، التي حدثت في عدة قطاعات حيوية كالمطارات والسكك الحديدية والبريد وصناعة الطائرات، وأدت إلى تعطيل حركة النقل في المملكة المتحدة كاملة، وألغيت العديد من الرحلات إلى أوروبا بسببها. في نهاية هذا العام، هددت كبرى نقابات العمال في المطارات سكك الحديد بإضراب شامل قبيل أعياد الميلاد ورأس السنة، ونتيجة لإضراباتهم السابقة وتهديدهم هذا استطاعوا أن ينتزعوا من الحكومة زيادة على الأجور، كما قام 37 ألف طبيب متدرب من أصل 50 ألف طبيب مبتدئ في هيئة الصحة الوطنية في بداية العام المنصرم بإضراب شامل عن العمل احتجاجاً على إدخال تعديلات جديدة على نظام العمل في المستشفيات، وتعديل الأجور في القطاع الصحي.

اليونان على الطبقة الغنية أن تدفع

شعار حملته الطبقة العاملة اليونانية في مظاهراتها وإضراباتها التي أصبحت متواصلة، ضد إصلاح أنظمة الضرائب والتقاعد وإجراءات التقشف التي يطالب بها الدائنون اليونانيون للبلاد. نظمت خلال هذا العام الكثير من الإضرابات، وكان أبرزها: إضراب عمال المطارات والعبارات والنقل والمدارس والمحاكم والمستشفيات العامة، كما أضرب سائقو سيارات الأجرة، حيث قاد نحو مائتين من سائقي سيارات الأجرة سياراتهم وهم يطلقون أوقافها في علامة على الاحتجاج. قام الفلاحون بحركة احتجاجية حيث أغلقوا الطرق السريعة بالجرارات، وقد نظمت جبهة النضال العمالي «بام» مظاهرات شارك فيها 7000 شخص في أثينا و6000 في مدينة تسالونيكي، ثاني مدينة في شمال اليونان، رفع المشاركون في التظاهرات لافتات كتب عليها «الضمان الاجتماعي للعام، إلزامي للجميع، على الطبقة الغنية أن تدفع»، وفي تظاهرة أخرى ضد إجراءات التقشف شارك 10 آلاف شخص من بينهم حوالي ألف محام ارتدوا ملابسهم الرسمية في مظاهرة منفصلة.

سورية 2016 ... عام «2254»

كيف يمكن قراءة سنة 2016 سورياً، بعيداً عن الوقوع تحت ضغط اللحظة، التي كانت تنضح بالدم، كما كان الحال على مدى سنوات الأزمة، والتي أرادوها أداة تعمية، وحجب الحقائق التي كشف عنها الواقع المتحرك، بتناقضاته العديدة؟

2016 السوري، وبالأخص في نصفه الثاني، سجل تسارعاً في تطور الأحداث، حتى جاء بالبيئة، والقول الفصل على سقوط خيارات، وتقدم خيارات أخرى.

التوافق بدل «الحسم والإسقاط»

تأكد أن هذه الثنائية، التي كانت رافعة الأزمة السورية، بدمويتها كلها، بفصول القهر كلها: قتلاً، ودماراً، وتهجيراً وجوعاً، تمدتها بأسباب وأدوات الديمومة، وصلت إلى طريق مسدود، ليس بمعنى الاستباق المعرفي - السياسي في قراءة الحدث فحسب، بل من خلال ما هو ملموس، وإجرائي، بعد أن بدأت الفكرة تتحول إلى واقع...

تجربة ملموسة

تجربة الحركات الشعبية التي فرضت الهدن، «قدسياً نموذجاً» أكدت بما لا يقبل الجدل: أن توفر هامش الحركة للأهالي، والبنى المجتمعية المحلية، يمكن أن يلجم وجود بعض الجماعات المسلحة، أكثر من اللجوء إلى القوة العسكرية، وبالتالي توفير الكثير من دماء السوريين، وممتلكاتهم. أكدت تجربة أهالي قدسيا، أن الموقف المعارض السائد هنا وهناك، لا يعني بالضرورة الموافقة على العمل المسلح، أي أن رغبة الجماهير في الحراك السلمي دفاعاً عن مطالبها الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية شيء، وعمل الجماعات المسلحة وأمر الحرب شيء آخر، فسقطت مقولة كل «معارض إرهابي»، وسقطت بالمقابل مقولة من ليس مع الجماعات المسلحة فهو مع النظام... قدسياً لم تكن الوحيدة، وإن كان إعلام الحرب لم يسلط عليها الضوء، كما يليق بها، أسقطت بالملموس فلسفة «موالاة ومعارضة» المشوهة كلها، وكانت تعبيراً عن الضمير السوري الجمعي المغيب، في ظل سطوة السلاح.

انكفاء داعش

كان داعش على مدى أشهر «سيد» المشهد الإعلامي، وبدا كما لو أن هذا الكائن قوة لا ترد، بعد سلسلة معارك سيطر من خلالها على مساحات واسعة في سورية والعراق.

استمر استثمار القوى المختلفة في وجود داعش، لتبرير سلوكهم، في حين بدأ واضحاً بأن مشغلي داعش يريدونها أداة تحريك الملفات، وإثارة الفوضى، والتحكم باتجاه تطور الأحداث، الجدية الروسية في محاربة التنظيم، على مسار العمل العسكري المباشر، أو على مسار تفعيل العملية التفاوضية أضعف نفوذ هذا التنظيم وقوّم حضوره، وفتح باب إمكانية القضاء عليه، حيث أصر الطرف الروسي على عزل التنظيم



وفرض الإملاءات على الدول الطرفية، وهو الأمر الذي لم نجد له شبيهاً منذ عام 1991، أي بعد الاستفراد الأمريكي بالقرار العالمي.

المعارضة من «الحزب القائد» إلى «حزب الحل»

كان من الطبيعي، أن تؤثر جملة التطورات المتعلقة بالأزمة، على خريطة المعارضة السورية، ففي حين انتهى ما يسمى «الأئتلاف الوطني المعارض» كممثل شرعي، اللهم إلا في الخيال المريض للبعض، وانتهى فرض المعارضة التي ترتقيها هذه الدولة أو تلك، بل أصبح المعيار هو الموقف الجدي والعمل من الحل السياسي، بغض النظر عن اليافطة أو الاصطفا، بمعنى آخر، تم دفن مفهوم الحزب القائد في المعارضة السورية، لصالح مفهوم «حزب الحل» والأبواب مفتوحة أمام من يريد، وما زال يحلّى بشيء من الحكمة، والحس الوطني، لرسم خريطة واقعية في المعارضة، تلفظ خارجاً ليس المعرقلين جهاراً فقط، بل حتى من يحاول البحث عن مكاسب حزبية، ويحاول أن يكون بيضة القبان! إذا أردنا أن نختصر ملامح 2016 سورياً يمكن القول:

- إضعاف النفوذ الأمريكي، والإقليمي المعرقل للحل، ووضع إمكانية إبعاده عن جدول الأعمال.

- تثبيت خيار السياسي، وملء فراغاته، ومدّه بالزخم، وتأمين أطره.

- انكفاء قوى الإرهاب، بجناحيه داعش والنصرة، وتقدم عملية فرز المسلحين، ما بين إرهابي ومعتدل.

- عودة الرأي العام الشعبي للتعبير عن نفسه.

- فتح الباب على اصطفا واقعي في خريطة المعارضة السورية.

وبعيداً عن رسم لوحة وردية للمشهد، وبيع الأوهام، لن نزع بان العقبات انعدمت نهائياً، ولكن يمكن التأكيد وبكل ثقة بأن جملة العوامل التي حققت ما سبق كله، مستمرة وتقل فعلها في السياق ذاته.

ممن لم يدركوا بعد، بأن ميزان القوى الدولي الجديد بخياراته المعروفة، بات هو المحرك للعمليات الجارية في عالم اليوم كلها.

حلب وبيان موسكو

جاء بيان موسكو الثلاثي، الروسي الإيراني التركي، تنويحاً لجهد الراعي الروسي، بشقيه العسكري والدبلوماسي، وتأكيداً جديداً على مصداقية هذا الدور، في السعي نحو الحل السياسي...

تشكل هزيمة جبهة النصرة في حلب، والبيان الثلاثي بمحتواه، والقوى الموقعة عليه، تحولاً نوعياً، في ملء الفراغات المتبقية في التوافقات الدولية المتعلقة بالأزمة السورية، وترجمة ميدانية لها، وباعتبارها جاءت في سياق تثبيت الميزان الدولي الجديد، وعلى أحد أكثر جبهاتها تاريخاً وسخونة، فكانت «الترويكا» بداية خرق استراتيجي في منظومة العلاقات الدولية السائدة منذ الحرب العالمية الثانية، وتحديداً فيما يخص طبيعة العلاقة بين الشرق والغرب، كل بما يمثل من ثروات وثقافة، وهو إلى جانب الاتفاق النووي الإيراني الذي جاء في السياق ذاته، يضع الأساس لإمكانية كسر حلقة التبعية المزمنة، للمركز الرأسمالي الغربي.

سقوط الخطاب المتهاافت.

تطورات 2016 سورياً، أسقطت أيضاً، الخطاب المتهاافت عن المصالح الروسية، من هنا وهناك، بعد أن تأكد أن هذه المصالح، تتقاطع كلياً مع مصالح الدولة السورية، ومع سيادة الشعب السوري، وحقه في تقرير مصيره، الأمر الذي عبر عنه الإصرار الروسي على الدوام، على تنفيذ القرارات الدولية كحزمة متكاملة، وتلازم المسار العسكري مع السياسي، والتعاطي مع القوى السورية كلها «نظاماً، ومعارضة» وعكس السلوك الروسي بذلك نظرة جديدة إلى الأمن الدولي، باعتباره وحدة متكاملة، ومتشابكة، وليس تأمين ما يسمى «الأمن القومي» للدول الكبرى،

تم دفن مفهوم الحزب القائد في المعارضة السورية لصالح مفهوم «حزب الحل» والابواب مفتوحة أمام من يريد

ميدانياً من خلال فتح باب التفاوض مع القوى المختلفة الراضة للإرهاب، مع توجيه ضربات عسكرية جديدة للتنظيم وقياداته وبناء العسكرية والاقتصادية، ويسجل هنا، أن انكفاء داعش كان متناسباً بشكل طردي مع التراجع الأمريكي.

التحول التركي... تراجع أمريكي

أحد جوانب تعقيدات الأزمة السورية على الدوام، كان تعدد اللاعبين، وتوزيع الأدوار عليهم، وإن كانت واشنطن ممسكة بخيوط حلها كلها، سواء كان اللاعبون الإقليميون أو بعض الجماعات المسلحة في الداخل، فإنه في سياق التراجع الأمريكي المستمر، بات المجال مفتوحاً لفرط حبات المسبحة.

كان التراجع الأمريكي، عن اتفاق الهدنة مع الجانب الروسي - اتفاق وقف الأعمال العدائية - بداية الانحدار المتسارع، ليس لإضعاف نفوذ واشنطن، بل لإمكانية خروجها أيضاً، ولتبلور المزيد من التصعق في الحلف الأمريكي نفسه، وصولاً إلى إمكانية حدوث اصطفاات جديدة بين القوى، ولم تعد مساع الطرف الأمريكي بإمكانية اللعب على التناقضات مجدية، بعد الضربات المتلاحقة - شبه اليومية - التي تلقاها من الطرف الروسي، وتسجيل النقاط، عبر الهجوم الدبلوماسي والإعلامي من جهة، بالتوازي مع العمل العسكري المباشر ضد الإرهاب والتقدم على الأرض من جهة ثانية.

قراءة قاصرة

الخطأ في تناول التحول التركي، ينطلق من النظر إليه من زاوية الأزمة السورية فقط، أو من باب النكائية، مما لا يسمح بإمكانية الاستفادة القصوى منه في الأزمة السورية، بينما هو في حقيقة الأمر، انعكاس لتغير ميزان القوى العالمي، ودرجة تقدم الدور الروسي - الصيني، وطالما أن هذه العملية مستمرة، فإنها ستأخذ في طريقها بقايا أو هام أردوغان وغيره، كما ستأخذ أو هام الآخرين،

عزمي بشارة إذ «يتدخل شخصياً»...!



نشر السيد عزمي بشارة في إحدى المجلات العديدة التابعة لـ «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الممول قُطرياً، والذي يشغل فيه منصب المدير العام، دراسة حول الفوز الانتخابي لدونالد ترامب كجزء من «موجة يمينية» تجتاح العالم، وذلك في عدد شهر تشرين الثاني الماضي لمجلة «سياسات عربية»...

■ مهند دليقان

بالذات؛ يمكن أن نذكر في هذا السياق مقالات مارتن وولف في الفايننشال تايمز، وكذلك ما قام به كولن كرووش من نحت مصطلح «ما بعد الديمقراطية» أو «Post-democracy» عام 2000، والذي بات موضوعاً لكم هائل من الدراسات. السيد عزمي، هو ذاته الذي هلّل لـ «دعم السعودية وتركيا وقطر للشعب السوري بالسلح»، والذي نُظِرَ لكون «عدم نجاح الثورة السورية مرتبط بعوامل طائفية»، والقائل قبل ذلك بأن «حقيقة دعم قطر وتركيا للمقاومة هي حقيقة يجب الاعتراف بها»... والخ... والخ.

■ الاقتباس الأول:

«تُنظَرُ العقيدة السائدة في الصين وروسيا، إلى انتشار الديمقراطية بوصفه تمهداً للحضارة الغربية، وأداة لهيمنة الغرب. وهذا يعني باختصار أن من يتبنى نظرية صراع الحضارات حالياً على المستوى الدولي، هو هاتان القوتان العظميان، وبخاصة روسيا («...») في الولايات المتحدة تبنت نظرية صراع الحضارات قوى يمينية قومية محافظة، تؤمن بسياسات القوة في العلاقات الدولية؛ وهي بالضبط القوى التي تؤمن بهذه العقيدة السياسية وتحكم روسيا في المرحلة الراهنة».

انتشار الديمقراطية... أهلاً! أهلاً! لابد أن الرجل لا يقصد التدخلات الديمقراطية الأمريكية والغربية ما بعد الحرب الباردة في الصومال أو يوغوسلافيا أو السودان أو رواندا أو أفغانستان أو العراق أو ليبيا أو غيرها، فليس سطحياً بهذا القدر حين يتحدث عن «انتشار الديمقراطية» بوصفه أمراً واقعاً، بل هو أكثر سطحياً من ذلك؛ ففهمه للديمقراطية، كما أسلفنا القول، لا يعدو الأثرية والأقلية غير الاقتصاديتين، أي تكن الأثرية والأقلية، طائفية أو قومية أو عرقية أو جنسية والخ. أي أن الديمقراطية ضمن فهمه هذا، ليست سوى الوجه الإيجابي للفوضى الخلاقة التي لابد منها للوصول إلى الديمقراطية!

وعليه، فلابد أن النظرة الروسية الصينية إلى «الديمقراطية» هي نظرة صحيحة كل الصحة، ولكن ليكون الكلام دقيقاً ومتجرداً، كان ينبغي عليه أن يقول «انتشار الديمقراطية الغربية» لا «انتشار الديمقراطية» فحسب. ولكن رغبته، المعلنه والمستترة، في الدفاع عن نشر الديمقراطية الغربية بالذات، وهي الاسم المستعار للفوضى الخلاقة، ولصراع الحضارات أيضاً، هي ما تدفعه لتبني ضمني لنظرية صراع الحضارات التي يهاجمها؛

عنوان الدراسة هو: «صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما نتجّب الديمقراطية نقائض الليبرالية»، وإذ يكاد يكون مستحيلاً أن نُفدَ في مقال صحفي واحد جملة «الكوارث» الفكرية والسياسية التي نزع من الدراسة تعجُّ بها، فإننا ستكتفي بالوقوف عند بضع نقاط أساسية.

بداية، وقبل أن نتناول بالنقد بعض الاقتباسات من الدراسة، والتي ليس فيها جديداً تقريباً سوى اسم كاتبها وتاريخ وظروف ومحل نشرها، لا بد من القول إنها بمجملها، ولهذه الأسباب الأخيرة المتعلقة بالاسم وظروف النشر، ولمن يعرف بعض أحوال مؤسسات عزمي «الثقافية»، من داخلها ومن خارجها، إنما تبعث على شيء من البهجة! ذلك أن الرجل الذي انكفأ حضوره التلفزيوني والصحفي إلى حد بعيد خلال السنتين الماضيتين، قد ارتأى بنشره دراسته هذه أن مستكثبيه الذين تصدوا طيلة السنوات الماضية لمهمة الهجوم على روسيا والصين بوصفهما بلدين «إمبراليين» ومعتلين لـ «الشوفينية الشعبوية القومية»، قد فشلوا في أداء الدور المطلوب منهم، وبات لزاماً على «سيد القوم» أن يتدخل شخصياً.

من ناحية ثانية، فإن جملة «الإغلاقات» التي شملت، فيما شملت، ملاحق «العربي الجديد» خلال الفترة الماضية، وتفضيحات في أجور المستكثبين المتبقيين أيضاً، وإذ تعكس حقائق سياسية بالدرجة الأولى، لا مالية، فإنها تعكس أيضاً «ضروورات» لا غنى عنها في أن يُستمر المدراء العاملون عن سواعدهم لينزلوا إلى الساحة.

لا بد من القول أيضاً، والحق يقال، أن للغرور فضائله! فإن يُقرن عزمي بشارة اسمه «المحروق»، بالطروحات المعادية لروسيا والصين، وتحديداً تلك الطروحات المتلبسة لبوس اليسار، فتلك خدمة جليلة يقدمها طوعاً واختياراً لليسانس الجذري الحقيقي، وذلك عبر اشتراكه العلني في أوركسترا النواح ذاتها، وبالنفردات والأفكار ذاتها، التي يعزفها أصحابه ومُستكثبوه من اليساريين المتلبرلين المتأمركين المتخليجين.

وعن كون الاسم «محروقاً»، فإن المرء لا يحتاج إلى تنقيب طويل في الناكرة، فالأحداث طازجة بعد، السيد عزمي، لمن لم تسعفه ذاكرته، هو ذاته الساكت عن تدخل الناتو في ليبيا وعن «الديمقراطيات الخليجية» ودورها الإقليمي «الديمقراطي»، وهو ذاته المنظر لإمكانية ديمقراطية الإسلام السياسي، وكون الهدف من الثورات العربية ليس إلا الديمقراطية الغربية بأثر وصفاتها تخلفاً «الأثرية والأقلية غير الاقتصاديتين»، والتي باتت محل نقد لاذع من أصحابها

الفقراء والأغنياء، وازدياد حدة ظواهر انعدام المساواة، ولكن هذا لا يفسر التصويت لترامب. ويمكن فهم سلوك الطبقة العاملة، أو فئات واسعة من الطبقة العاملة البيضاء في هذه الدول «الغربية» بوصفها ردة فعل على تنامي المساواة، وليس عدم المساواة. فمع توسع الفجوة بين الطبقات والاستقطاب بين الغني والفقير، ازدادت نسبة المساواة للاميركيين من أصل أفريقي والمرأة وغيرها داخل كل طبقة»

نعم! علينا الاعتراف للسيد عزمي بجراته النظرية؛ فنحن نقف الآن في حضرة صرح نظري لا مجرد مقولة أو فرضية: إن ذنب الديمقراطية الأمريكية هو أنها «مكنت» المرأة والسود والمهاجرين، وساوتهم بالبيض «الأصليين»، ولو أنها ساوته جميعاً في الفقر والبطالة كما يقر الكاتب، ولو أن هذه المساواة المفترضة قد بنيت على أرقام وإحصائيات مجتزأة لا تعكس واقع الحال الذي يزخر بلامساواة عنيفة ووحشية، لا بين «فوق» و«تحت» فقط، بل وبين الذين تحت أيضاً، ولكن ذلك كله غير مهم وغير أساسي، فهنا هنا يجتهد السيد عزمي، المعادي لروسيا والصين وتبنيهما لنظرية صراع الحضارات، ليوسع نطاق عمل النظرية نفسها؛ فالمسألة لم تعد بين الدول فحسب، بل داخل كل دولة على حدة، وداخل كل طبقة من الطبقات، وباتت «حرب الجميع ضد الجميع» وإن تحت رداء الانتصار للمستضعفين المستعار من جماعة البوست كولونيال الذين ينتهون إلى النتائج نفسها تقريباً.

إذ أنه يتفق معها في أن الديمقراطية ليست منتجاً غربياً فحسب، بل وهي سمة الغرب الفارقة أيضاً! وذلك في مقابل شرق استبدادي وديكتاتوري ومتوحش ومتعصب. بالعودة إلى الاقتباس، فإن ترجمته بناء على التفسير السابق تصبح على الشكل التالي: «إن روسيا والصين تقاومان الفوضى الخلاقة الأمريكية المسماة ديمقراطية، وتقاومان ضمناً الهمجية الأمريكية المتذرعة بحقيقة مقدسة، هي: وجوب صراع الحضارات، ولأننا نقف مع المسمى الديمقراطي الغربي وأصحابه، فإننا سننتع أياً مقاومة لصراع الحضارات بأنها صراع حضارات، وسنسمي كل مقاوم للديمقراطية الأمريكية دكتاتوراً».

يتضمن الاقتباس أيضاً، مغالطة تاريخية كبرى حين يحصر أنصار نظرية صراع الحضارات ضمن الولايات المتحدة بـ «قوى يمينية قومية محافظة تؤمن بسياسات القوة في العلاقات الدولية»؛ فهل علينا أن نفهم من هذا الكلام أن الحزب الديمقراطي في أمريكا، وأن أوباما وهيلاري كلينتون وأضرابهما معادون لصراع الحضارات؟ ومعادون تالياً للفوضى الخلاقة؟ ألم يغد سخيفاً إلى درجة الإسفاف، التمييز بين الديمقراطيين والجمهوريين بناء على تحليلات CNN؟ هل يعتمد «المفكر العربي» في عدته البحثية على أقوال الآلة الإعلامية الغربية؟

■ الاقتباس الثاني

«صحيح أن الطبقة العاملة في هذه البلدان غاضبة ومحبطة من توسع الفجوة بين

ليس سطحياً
بهذا القدر حين
يتحدث عن «انتشار
الديمقراطية»
بوصفه أمراً
واقعاً بل هو أكثر
سطحية من ذلك
فالديمقراطية
ضمن فهمه هذا
ليست سوى الوجه
الإيجابي للفوضى
الخلاقة التي لابد
منها للوصول إلى
الديمقراطية

خلاصة القول هي: أن المنظومة التي يحل من داخلها السيد عزمي، هي ذاتها المنظومة الغربية المتداعية، بل وتحديداً بقسمها الأكثر تخلفاً؛ القسم الأقرب إلى الفاشية الجديدة، والرافض للاعتراف بعمق الأزمة الرأسمالية العالمية، وبعمق التغييرات العالمية الحادثة، والمتعلق بأوهام العودة إلى حقبة السيطرة الأمريكية الأحادية القطبية. واستعارة من مظفر النواب مع بعض التعديل: وما هم ولكن العتة!

رغم الويلات التي عشناها..

السوريات ينهضن، ويتطلعن إلى المستقبل!



■ نسرين علاء الدين

تحفر الحروب أخاديد عميقة عادةً في وجه من تقابله، لكن هذه الحروب الدائرة شوهت أرواح السوريات كما وجوه بعضهن.

أرقام كثيرة تتناقلها جهات إنسانية عديدة، عن حجم الكارثة التي لحقت بالسوريات، حيث قالت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين: إن أكثر من 145 ألف لاجئة سورية في البلدان المستضيفة، مثل: العراق ولبنان والأردن هُنَّ المعيلات لأسرهن.

كفاح من أجل البقاء!

أضاف التقرير، أنه في الوقت الذي تكافح فيه هؤلاء اللاجئات، من أجل البقاء على قيد الحياة، فإن ما يقارب ربع اللاجئات السوريات في المنفى يعشن في دائرة الفقر والخوف والعزلة، لافتاً إلى أن اللاجئات السوريات يواجهن صراعاً يومياً لتغطية نفقاتهن ورعاية أسرهن، وذلك بالرغم من الظروف القاسية للغاية التي يعشن فيها هُنَّ وأطفالهن.

واستند التقرير إلى شهادات أكثر من 135 لاجئة سورية، على مدى ثلاثة أشهر، لافتاً إلى أن الصعوبة الأولى التي تواجه هؤلاء، هي: نقص الموارد ودفع إيجارات المنازل التي يستأجرونها في بلد الملجأ.

انعدام الأمان وتحرش!

وقال التقرير: إن أكثر من 60% من اللاجئات السوريات، اللاتي تم الاستماع إلى شهادتهن، أعربن عن مشاعر من انعدام الأمان والاحساس بالخوف، كما اشتكت الكثيرات مما يتعرضن له من التحرش اللفظي وغيره، وبما وصل في بعض الحالات إلى التعرض للاغتصاب والاستغلال الجنسي، لمجرد أنها امرأة بلا رجل، وتعيش في بلد غير بلدها، بسبب ظروف الصراع القائم في سورية.

داخلاً أو خارجاً.. المعاناة نفسها؟

لا يمكن الفصل بين واقع السوريات خارج البلاد، وبين من يعشن تحت سقف الوطن. «سوزان م.» 24 سنة، أرملة منذ ثلاث سنوات، تقول: «لم أتمكن من إتمام دراستي الجامعية نتيجة تزوجنا، توفي زوجي نتيجة اشتداد المعارك في بلدتنا واضطرت للزواج مع أولادي، منذ وفاة زوجي تنقلت بين عدد من المدن السورية لاستقر في دمشق. قدم أهل زوجي مبلغ 30 ألف ليرة سورية كصاريب للأولاد، ولكن بعد سنة من وفاة زوجي، لم يعد بإمكان ذويه إرسال مصروف، وهو لم يكن موظفاً وليس لديه أي دخل اعتمد عليه، فقررت العمل كي أعيّل نفسي،

تجاوزي الثلاثين سنة، فبات أصغر تصرف بيدي مني هو عيب ولا يجوز كوني مطلقة»!

سيدة نفسي!

رحلت «نور» عن أهلها مع طفلين، لم يتجاوز عمر الكبير سنتين ونصف، عندما قرر والدها تزويجها مرة ثانية، بعد وفاة زوجها بستة أشهر.

تقول «نور»: «الشهر المقبل أكمل الثامنة عشر عاماً، ولن يعود والدي صاحب القرار في حياتي، فأنا سأعمل ولن أتخلّى عن أولادي كما يريد والدي، الذي قام بضربي وحبسي وإرسال أولادي لعند أهل زوجي، كي يحرمني منهم ويزوجني مرة ثانية، فولدي يعتبر بقائي دون زواج هو جلب للعار له».

كانت «نور» تقيم في إحدى الحدائق في محيط دمشق، لكن عند عودتنا إلى الحديقة، كي تقوم إحدى الجمعيات بمساعدتها، وجدناها قد رحلت إلى مكان مجهول!

عين على الداخل؟

«فرح س.» سيدة صناعية سورية من حلب، أقامت في لبنان ورشاً لتصميم الأزياء وتصنيعها قالت لقاسيون: «أقمت مصنعي الصغير قبل سنتين في إحدى المدن القريبة من الحدود السورية، كي أعاود نقل مصنعي إلى سورية، حيث نعاني من ارتفاع النفقات وصعوبة التنقل». وتابعت: «إن العودة إلى سورية والوضع

تنقلت بين العمل في عيادة طبيب، وخدمة المنازل لكبار السن، وحالياً أعمل نادلة في أحد مقاهي دمشق».

تتابع سوزان: «عدد قليل من الأشخاص مدوا لي يد العون، ولم يكن لهم مطالب بذينة مقابل عونهم، معظم الرجال كانوا يريدون مني أن أكون عشيقاً لهم، وهم يتكفلون بمصاريفي ومصاريب أبنائي. لذلك كنت أرحل من المنزل أو العمل بعد وصولي لمرحلة عدم القدرة على تحمل المضايقات».

مطلقات ولكن!

تبين الإحصاءات الصادرة عن المحكمة الشرعية في دمشق، وجود ازدياد ملحوظ بأعداد دعاوى الطلاق على اختلافها، ففي سنوات سابقة للأزمة كانت المحكمة توثق 3 آلاف حالة طلاق في العام الواحد، لكنها تزايدت خلال الأزمة لتصل إلى 7300 حالة عام 2015، وإحصاءات عام 2016 لم تصدر بعد. لكن التصريحات العديدة للقاضي الشرعي محمود معاوي تؤكد وجود ارتفاع عدد دعاوى الطلاق في عام 2016.

تقول «وفاء»، مديرة لمادة اللغة الإنكليزية: «اختلفت نظرة المجتمع قليلاً نحو المرأة المطلقة، لكنها لم تتغير كلياً. تطلقت العام الماضي من زوجي بعد زواج دام ثمانية عشر عاماً، حيث هاجر زوجي مع موجة الهجرة قبل عامين، ولم يتمكن من لم الشمل، ووجد فتاة هناك فقام بتطليقي، لكن الأبعث هو تحكّم أهلي بأصغر تفاصيل حياتي، رغم

الأمني غير مستقر بعد، سيؤدي إلى خسارتي لأعمالي، خاصة أنني افتتحت معملًا لتفصيل الثياب الجاهزة في عام 2014 بالقرب من دمشق، لكن المعمل تدمر، وقررت أن أنقل صناعتي إلى الخارج، فيما قامت صديقاتي بفتح معامل في السويداء أو اللاذقية، لكن هذا الأمر بدأ عملية مقامرة كبيرة، خاصة أن الحرب لم تنته بعد».

مكتسبات تاريخية وإصرار لنيل المزيد!

تؤمن معظم المشغلات بالشأن النسوي، أن النساء السوريات تخطين الكثير نحو نيلهن حقوقهن تاريخياً، كما أن السوريات حصلن على مكاسب عديدة من خلال كفاحهن ونضالهن وصلابتهن، على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وقد برزت الكثير من أسماهن على المستوى الثقافي والعلمي والمعرفي والعملي، كما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وعلى الرغم من أن البعض، ما زال يقلل من أهمية بعض هذه الأدوار، معتبرينها لا تتخطى الشكلائية، ولكن بالمقابل تصر العديد من النساء، على أن هذه الأدوار هي من المكتسبات التاريخية التي يجب أن يبني عليها، وخاصة في المرحلة المقبلة، وما قد تحمله التغييرات الدستورية القادمة من حقوق إضافية للنساء، يجب العمل عليها منذ الآن، صيانة لحقوقها وعدم إنكارها، وتعزيزاً لمكتسباتها.

المدينة الجامعية بلا تدفئة!

■ مراسل قاسيون

وهذا الحلم ما يزال بعيد المنال عن طلاب المدينة الجامعية، الذين يفتك بهم البرد، في ظل غياب أية وسيلة للتدفئة.

«الشوفاج» المتواجد في كل غرفة من غرف المدينة الجامعية، لم يعد أكثر من ديكور قبيح، ذلك أنه ومنذ بدء الأزمة، تم الاستغناء عن تشغيل التدفئة للطلاب، بحجة أزمة المحروقات، إلا في حالات استثنائية جداً لا تتعدى بضعة مرات كل عام.

مع دخول الشتاء شهره الثاني، تزداد قسوة الجو على المواطن السوري ويغدو حلمه اليومي أن يقضي بضع ساعات إلى جانب مدفأة منقذة.



ولأن هؤلاء الطلبة في أمس الحاجة إلى وسيلة للتدفئة، أيّاً كانت، يضطرون إلى الاعتماد على سخانات الكهرباء، رغم أن جودة بسيطة للتكاليف، ستيبين لأي شخص، أن تشغيل «الشوفاج» أوفر بكثير من استخدام السخانات الكهربائية، إلى جانب أنه أكثر دقة وأقل خطورة من السخانات، التي تسببت في السنوات الماضية بحرائق عديدة. برسم المعنيين.. «احسبوا منيح أوفر وأمن!».

في التل خرج المسلحون ولم ينته الحصار!



مضى أكثر من شهر على تاريخ تنفيذ المصالحة بمدينة التل، وعلى الرغم من ذلك ما زال أهالي المدينة والنازحون إليها، المقيمون فيها، يعانون من نفس تبعات الحصار عليهم، وخاصة ناحية الخدمات وتأمين متطلبات الحياة، من غذاء ووقود وأدوية وغيرها.

■ مراسل قاسيون

إصلاح هذا التخريب، والحال كذلك على مستوى بقية الخدمات العامة، حيث ما زالت الوعود والتصريحات هي سيدة الموقف، دون أي تغيير يذكر على أرض الواقع، بما ينعكس بشكل إيجابي على حياة هؤلاء ومعيشتهم.

اساسيات الحياة محتكرة!

الأهم بالنسبة للأهالي، هو: واقع دخول المواد الغذائية وبقية الاحتياجات الأساسية للحياة المعيشية اليومية، حيث ما زالت هذه المواد والاحتياجات بحكم المحتكرة من قبل أحد المتنفذين، وعلى مرأى ومسمع من المسؤولين بالمدينة كلهم، هكذا. علماً بأن الأهالي كانوا قد التزموا بما عليهم، من حيث إزالة البسطات داخل المدينة، والتي كانت تؤمن بعض هذه المواد والاحتياجات، ليصبح هذا الاحتكار بالنتيجة، أشد وطأة على الأهالي من كل إجراءات الحصار السابقة كلها.

تغاضٍ من المتنفذين

يتساءل الأهالي، عن يقف خلف هذا الشخص من المسؤولين والمتنفذين، بظل هذا التغاضي عن دوره وممارساته الاستغلالية، خاصة وأنه يتقاضى هوامش ربح عالية على المواد المباعة من قبله، بظل الاحتكار المفروض من قبله، وبحكم الأمر الواقع على الأهالي، في استغلال مباشر لحاجاتهم المعيشية اليومية، ومتطلبات حياتهم الضرورية الأخرى، حيث ما زالوا ممنوعين من إدخال أية مواد إلى المدينة حتى الآن، كم ما زالت

تم تنفيذ اتفاق المصالحة في مدينة التل بتاريخ 2016/12/2، والذي كان للأهالي الدور الأساس والأبرز فيه، من خلال الضغوط الشعبية التي مارسوها على المسلحين في المدينة من أجل الخروج منها، حيث خرج الأهالي بالعديد من المظاهرات بوجه هؤلاء، كما مارسوا الكثير من الضغوطات عليهم، من أجل تيسير عملية تنفيذ بنود الاتفاق.

وعود تذرورها الرياح!

الأهالي، وبعد خروج المسلحين من مدينتهم، كانوا يتوقعون أن تعود حياتهم إلى مجراها الطبيعي، وأن يمارسوا دورهم بإعادة التعافي لمدينتهم، على المستويات كافة، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية، وتحديدًا بعد الوعود التي قطعها لهم محافظ ريف دمشق أثناء زيارته للمدينة، بعد خروج المسلحين منها بتاريخ 2016/12/10، على مستوى الخدمات العامة، من ماء وكهرباء وصرف صحي وغيرها، إلا أن ذلك لم يتم حتى الآن!

على سبيل المثال، ما زال وضع الكهرباء على حاله من قطع وعدم انتظام، وفي تصريح أخير لمدير كهرباء ريف دمشق بتاريخ 2017/1/2 قال: «العمل مستمر على إعادة عمل المحطة وتزويد مدينة التل بالكهرباء بشكل جيد، إلا أن المدة طالت عن الشهر بسبب كثرة التخريب الحاصل!». وبالمقابل، ما زال الأهالي بانتظار الفرج في

وغيرها الكثير، كما ما زال الحصار قائماً على مستوى تأمين الاحتياجات الأساسية اليومية، كما ما زالت الإجراءات الأمنية على الحواجز كما هي دون أي تغيير أو تعديل يذكر، على مستوى التعامل السيئ في بعض الأحيان من قبل بعض الحواجز أثناء الدخول والخروج.

ولسان حال الأهالي يقول: متى ننتهي من إجراءات الحصار الذي أصبح أشد ظملاً، ومن المستفيدين منه، والصامتين عليه، استغلالاً لحاجتنا؟!.

مع الإشارة إلى أن الكف عن هذه الممارسات ليس حقاً طبيعياً لأبناء البلدة فقط، بل هو ضرورة أيضاً من جهة ترسيخ وتعزيز، لمثل هذا النموذج الشعبي، في مواجهة المسلحين وإضعاف دورهم وتأثيرهم.

عمليات التفتيش جارية على قدم وساق على الحواجز المحيطة بالمدينة، والتي أصبح جزء منها داخل المدينة أيضاً.

استياء واستهجان

الأهالي والمقيمين بالمدينة من النازحين إليها، باتوا أكثر استغراباً واستهجاناً، من استمرار هذه الإجراءات بحقهم، بعد كل ما كابده من تداعيات الحصار طيلة السنوات الماضية، وبعد كل ما مارسوه من ضغوط من أجل استعادة حياتهم على مستوى المواجهات المباشرة مع المسلحين، والتي أدت بالنتيجة إلى خروجهم من المدينة، حيث ما زال واقع الخدمات على حاله من ترهل وتوقف، وخاصة الكهرباء والماء والصرف الصحي وقطاع الصحة والطبابة

مقاهٍ وقاعاتٍ دراسية.. ملجأ للطلاب و«نكبة» لأهلهم



تلك المقاهي أو القاعات الدراسية المحدثة إلى ملاذ للطلاب، بالرغم من كونها عبئاً مادياً ليس بالقليل.

عروض وحسومات

وتعمد بعض المقاهي لتشجيع الطلاب على ارتيادها، عبر تقديم عروض وحسومات للطلبة، الأمر الذي شاع كثيراً بسبب اضطرار الكثير من الطلاب للدراسة خارج المنزل، حيث تكون بطاقة الطالب وسيلة لحصوله على الحسم والعرض المقدمين.

وتبلغ تكلفة الساعة في إحدى تلك القاعات 100 ليرة سورية، بينما تم تحديد تكلفة قضاء يوم كامل «أي من الساعة 9 صباحاً وحتى 7:30 مساءً» بـ 500 ليرة، وكتشجيع للطلاب تم طلب مبلغ 2000 ليرة لقاء اشتراك أسبوعي، و3 آلاف ليرة اشتراك نصف شهري، و5 آلاف ليرة اشتراك شهر كامل.

نفقات لم تكن بالحسبان!

ورغم هزلة المبلغ للوهلة الأولى، إلا أنه ليس بالأمر اليسير على الأسر التي فقدت منزلها وممتلكاتها وتسكن بالأجار، أو العائلات التي تراجع مصدر دخلها ولديها أكثر من ابن في مرحلة الدراسة، تزامناً مع ارتفاع حاد في الأسعار.

■ بسمة عزيز

وأدت الانعكاسات السلبية للحرب على الخدمات الأساسية في معيشة المواطن، إلى تبعات ونفقات إضافية، شكلت تحدياً لمعظمهم وتحديدًا شريحة الطلاب، الذين يرتبط استمرارهم في مسيرتهم الدراسية بتوفر عدة عوامل، أهمها: الإضاءة أي الكهرباء، ومن ثم تأتي أمور أخرى مثل: الاتصال بالإنترنت لبعض الفئات منهم، والتدفئة المناسبة في الجو البارد، أو التكييف في الصيف.

الكهرباء أولاً وأخيراً..

ومع استمرار تطبيق نظام التقنين الجائر وبساعات طويلة، فضلاً عن الأعطال متعددة الأسباب، باتت الحاجة لوجود مكان يؤمن مناخاً ملائماً للدراسة حاجة وليس رفاهية، الأمر الذي شجع عدة معاهد ومكتبات لتخصيص قاعات للمطالعة أو الدراسة للطلاب بمراحل الدراسة المختلف.

وفي السياق ذاته، ورغم أن شعبية مقاهي النت تراجعت في الفترة السابقة، مع قيام معظم الناس بتوصيل النت إلى منازلهم، وانتفاء الحاجة للمقاهي، إلا أن سوء الظروف مؤخرًا أعاد تلك المشاريع إلى الواجهة، خاصة في فترات الامتحانات، حيث تحولت

فرصت الظروف السيئة نمط حياة محدد، وقيدت حرية الناس بشكل كبير، مجبرة إياهم على اتباع طرق ووسائل غير معتادة في بعض الأمور، وحدت من خياراتهم في نواح أخرى.

لساعات طويلة من التقنين، حيث يجب أن تكون البطاريات قادرة على سد الحاجة للإضاءة وتشغيل الراوتر طيلة فترة انقطاع الكهرباء، إضافة لإيجاد وسيلة تدفئة سواء مدفأة مازوت أو غاز، وهذه أمور مكلفة وصعبة التوافر في هذا الوقت، لكنها قد تكون مناسبة في حال تعدد الطلبة في العائلة الواحدة على أقل تقدير.

وحال الطلبة وذويهم على كلا الجانبين يقول: «العين بصيرة واليد قصيرة»، بظل عدم وجود حلول نهائية، لمشاكل لم تعد تمس الحاضر فقط، بل المستقبل أيضاً.

ولا تقتصر نفقة ارتياد مقاهي الإنترنت أو قاعات المطالعة على قيمة الاشتراك وحده، لأن الطالب الذي سيقتضي يومه خارج المنزل، لابد وأن يحتاج لمصروف يغطي مأكله ومشربه، ولا يقل سعر فنجان القهوة في المقاهي عن 300 ليرة سورية، بينما تبلغ قيمة كأس من «ميك شيك» مثلاً 600 ليرة..

وفي المقابل، قد تكون تكلفة قضاء الطالب فترة دراسته كاملة في المنزل مرتفعة أكثر من ارتياده تلك المقاهي أو القاعات، إذ يجب تأمين بطاريات ولدات وشواحن كافية

النزوح الثالث بسبب المياه... خطة طوارئ «فاشلة» واستغلال



في المؤسسة الاستهلاكية 110 ليرات سورية تقريباً للعبوة من لي مصر.

أول من باع

وقد بدأت المؤسسة العامة الاستهلاكية مع بداية أزمة المياه، حملة ضخمة لبيع كميات كبيرة من صناديق المياه المعدنية في دمشق، بسعر 650 لصندوق الـ 6 عبوات الـ 1,5 لتر، حيث أكد مدير عام المؤسسة العامة الاستهلاكية: أن مبيعات المؤسسة من عبوات المياه منذ السبت حتى الأربعاء من الأسبوع الأول للآزمة، وصلت لحوالي 300 ألف طرد بواقع حوالي 50 ألف طرد يومياً.

لكن حتى تدخل المؤسسة لم يستطع الاستمرار طويلاً، فقد بات الحصول على عبوات المياه من الأسواق والمولات شبه مستحيل، يوم الجمعة الأول من أزمة المياه نتيجة الإقبال الكبير، باستثناء بعض المحلات التي خزنت كميات كبيرة من مياه «السن» فقط.

فرصة تكسب للبعض

ومن المشاكل التي خلقتها مشكلة المياه، ارتفاع أسعار الخزانات و«بيدونات» المياه الفارغة، والاحتفاظ على محلات بيع المأكولات الجاهزة، وارتفاع أسعار المياه غير الصالحة للشرب، حيث وصل سعر الصهريج 5 براميل إلى 10 آلاف ليرة.

ووصل سعر «البيدون» الفارغ سعة 10 ليتر إلى 500 ليرة، وسعة 20 ليتر إلى 1200 ليرة وسعة 25 ليتر أكثر من ذلك، في حين تراوح سعر الخزان سعة 2,5 برميل بين 18 و 22 ألف ليرة، كما وصل سعر الخزان سعة 5 براميل إلى 35 ألف ليرة، أما الخزان سعة 7,5 برميل بـ 55 ألف ليرة، بينما بلغ سعر الخزان نوع أول سعة 2000 ليتر 80 ألف ليرة. وذلك كله باطار المزيد من استغلال حاجات المواطنين، من قبل شرائح جديدة على خطوط أزماته.

السكان الكبير، ولا يمكن للآبار أن تكون بديلاً أو أن تشكل تعويضاً عن النبع، مضيفاً أنه «تجب المراجعة، أن لحوض المياه الجوفية استطاعة معينة لا يمكن تجاوزها لدرجة كبيرة واستنزافها لأنها ستؤدي لكوارث في أبنية العاصمة، وقد تؤدي لتسرب المياه الملوثة في حوض ريف دمشق إلى المياه الجوفية في دمشق».

وحول توفير المياه للمناطق المرتفعة، أكد أن «الخزانات التي تقع في تلك المناطق وتغذيها مياه نبع الفيحة ونهر بردى هي مصدر المياه الوحيد لها، ومن المؤكد أن الضخ بموجب خطة الطوارئ لن يصل للمناطق المرتفعة جداً، علماً أن الصهاريج لا تصل إلى تلك المناطق لارتفاعها وضيق أرقعتها العشوائية. وعن المشروع القديم لتحسين خطة الطوارئ، قال: «تم البدء بحفر الآبار في قاسيون وركن الدين، وبالقرب من مركز البحوث العلمية، لكنها لا تؤمن كميات كافية تلبي الحاجة للمياه، وهذه المشاريع استراتيجية ومعقدة، لذا تحتاج للكثير من الوقت».

أزمات مرتبطة موجعة أكثر

اليوم، تبين ضعف الخطة، وعدم أخذ القضية على محمل الجد منذ سنتين، وهذه المرة كانت الأزمة موجعة أكثر بالنسبة للمواطنين الذين فقدوا الأمل من حصولهم على المياه من مصدرها الأساسي قريباً، وخاصة مع تصريحات وزير المياه ومدير المؤسسة التي تؤكد: أنه لا يوجد موعد في الأفق لعودة المصادر، كما لا يوجد حل لقضية عطش بعض المناطق لعشرة أيام.

انقطاع المياه أفرز أزمات عدة مرتبطة به، منها بدء الاستغلال والمتاجرة بعبوات المياه المختومة، التي وصل سعرها في بعض المناطق إلى 200 ليرة للعبوة الواحدة و 1200 لصندوق الـ 6 عبوات الـ 1,5 لتر نوعية بقين، في حين وصل سعر عبوة «السن» من السعة ذاتها إلى 175 ليرة، بينما بقي السعر

حملوا ثيابهم المتسخة، وما خف حمله من المنزل كله، في رحلة نزوح إلى مناطق آبار المياه، قد تطول أو لا تطول، هذا «النزوح» الثالث بالنسبة لكثير من الأسر في حي ركن الدين الدمشقي، المهجرون من محافظات أخرى إلى مناطق توترت فيها الأحداث، ثم منطقة أمانة في دمشق التي تعيش اليوم معاناة مع شح المياه.

بكميات محددة وليس ليوم كامل، فقد تنتهي الكميات بساعة أو ساعتين.

تصريحات متناقضة

في شهر كانون الأول 2014، عانت دمشق من أزمة مياه، كان المتضرر الأكبر منها مناطق ركن الدين والجادات والمهاجرين، باعتبارها مناطق مرتفعة، وقال حينها مدير المؤسسة حسام حريدين: إنه «تم تمديد خط بديل للمنطقة كي لا تحدث اي مشاكل لاحقة، كون المنطقة كانت تعتمد فقط على مياه الفيحة، أما حالياً، فقد دخلت إليها آبار احتياطية، ويتم حالياً وصلها مع الشبكة»، على حد تعبيره، لكن الأيام كشفت زيف هذه الوعود، وبقيت الخطة «فاشلة» رغم ترويج مؤسسة المياه لها على أنها فعالة وقادرة على إعادة المياه لمجاريها خلال 48 ساعة على أبعد تقدير، والقدرة على تخديم العاصمة مهما طالت مدة انقطاع مصادر المياه.

عادت مشكلة انقطاع المياه من جديد في شهر آب 2015، حين لم يلمس المواطنون جدوى خطة الطوارئ المعلن عنها ولا أي تعديل عليها، وفي تشرين الأول من العام ذاته، حصل انقطاع أطول وأصعب للمياه، استمر لأكثر من اسبوع ولم تستطع حينها خطة الطوارئ تخديم كثير من أحياء دمشق، ومنها «باب توما، وبوابة الميدان، ونهر عيشة، ومناطق مرتفعة من ركن الدين». مدير عام المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي محمد الشياح، عاد ليناقض تصريحات المدير السابق حسام حريدين، وقال: «لا بديل عن نبع الفيحة وبردى وحاروش لتغذية مدينة دمشق، بسبب عدد

جيفارا الصفي

أغلب من التقتهم قاسيون «نرحوا» إلى مناطق في ريف دمشق، بعد فقدان الأمل من وصول مياه الشرب إلى منازلهم منذ أكثر من أسبوع، بموجب خطة طوارئ «فاشلة» على حد تعبيرهم، وضعتها مؤسسة المياه منذ سنوات، ولم تقم بتعديلها أو سد ثغراتها رغم مرور عدة أزمات مياه على دمشق، خلال السنتين الماضيتين.

ثغرات دون صيانة منذ سنوات

بعد انقطاع مياه الشرب عن دمشق، أعلنت مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي عن خطة طوارئ، وهذا الإعلان ليس بجديد على المؤسسة التي أعلنت عن الخطة ذاتها خلال أزمات المياه السابقة، لكن هذه المرة أرفقت الخطة بجدول يومية للمناطق، بعد تقسيم دمشق إلى قطاعات، إلا أن هذه الجداول بقيت حبراً على ورق، في كثير من القطاعات التي لم تر المياه طيلة فترة الانقطاع. مؤسسة المياه اعترفت: أن الخطة تحوي ثغرات، وأعلنت صراحة، بأنها غير قادرة على توصيل المياه إلى المناطق المرتفعة في ركن الدين والجادات والمهاجرين، رغم إعلانها عن بدء العمل على حل المشكلة عام 2014، وجاء اعتراف المؤسسة لاحقاً للمشكلة التي طرأت، وبعد موجة استياء نتيجة عدم تطبيق البرامج المنشورة، وعدم الالتزام بمدة وصل المياه ليوم كامل، كما قالت المؤسسة بداية المشكلة، مؤكدة أن «الانقطاع سيكون ليومين والوصول ليوم»، لكن المؤسسة تراجعته وأكدت لاحقاً أن وصل المياه يكون

أطفال دير الزور الحلقة الأضعف!

الأزمة ومفاعيلها طالت السوريين كلهم أينما كانوا، مقيمين ومهجرين، لكن مفاعيل الأزمة كانت أكثر قساوة على الأطفال كونهم الحلقة الأضعف، والأكثر هشاشة جسدياً ووعياً، وخاصة في المناطق المحاصرة، والمناطق التي تحت سيطرة الفاشيين التكفيريين، ومنها محافظة دير الزور.

■ مراسم قاسيون

شبح الموت المخيم!

الحصار الداعشي لأحياء دير الزور، بوابة لشبح الموت، الذي يطال الأطفال أولاً، سواء نتيجة القنص والقصف الذي يطال أجسادهم الغضة، أو التشوه نتيجة الإصابات المتعددة، ورغم عدم وجود إحصاءات دقيقة إلا أن الأعداد بالآلاف.

ففي المناطق المحاصرة، ناهيك عن القصف الفاشي، يعاني الأطفال من نقص حاد في الغذاء، وخاصة المواد الضرورية البروتينية والكربوهيدراتية والفيتامينات والمعادن، كاللحوم والبيض والسمون والزيت والحليب ومشتملاته والخضار والفواكه، وهذا ما أثر على مناعتهم الجسدية، ونموهم الجسمي والعقلي، وسمح ذلك بانتشار الأمراض الوبائية كالتهاب الكبد (أبو صفار) وانتشار الأمراض الجلدية كالجرب، والقمل، وأخرها غضة البرد التي تسبب تقرح الجلد وخاصة اليدين والقدمين، نتيجة البرد الشديد والنقص الكبير في المياه ومواد النظافة، والأمراض المعدية والمعوية كالإسهال والتسمم، وغيرها، مما يؤدي إلى الجفاف والموت المؤلم والبطيء، وكذلك بسبب النقص الكبير في الأدوية الطبية ومواد المعالجة والكارر الفتي والطبي!

القتل والتلوث الإجرامي!

في بقية أحياء المدينة التي تحت سيطرة الفاشيين، وفي ريف المحافظة، الأمر لا يقل سوءاً، بالنسبة لمن بقي فيها، ويضاف إلى ذلك ما يسببه التلوث البيئي، نتيجة استخدام الحراقات البدائية لتكرير النفط، الذي انعكس على جوانب البيئة كلها: الماء والهواء والتربة والغذاء، وما نتج عن هذا التلوث من تشوهات جينية أصبحت ظاهرة، ويضاف إلى ذلك دخول الأطعمة الملوثة وغير الصحية من العراق وتركيا، بشكل مباشر أم تهربياً، مع اضطرار الأهالي وأسرههم لاستخدام أدوية بشرية لا يعرف «أصلها وفصلها» أو ضعف الخبرات الطبية، والجشع الذي يدفع بعض الأطباء لاستسهال العلاج ببتير الأعضاء

أحياناً، ويضاف إلى ذلك منع الأهالي من الخروج من مناطق سيطرتهم للعلاج في المناطق التي تحت سيطرة الدولة، ناهيك عن التلوث الإشعاعي نتيجة استخدام القذائف في القصف، أو من إشعاعات استخراج النفط العشوائي، الذي يزيد من نسب التشوه الجيني والتشوه عموماً.

الربع القاتل!

الأمراض النفسية كالتوحد والانفصام والاكتئاب والجنون، وما ينجم عنها من أمراض جسدية كسكري الأطفال والسلس البولوي وغيرها.. أصبحت منشرة بشكل كبير، بسبب الممارسات الوحشية من قطع للرؤوس وصلب، والربع الذي يبثه التنظيم الفاشي في مناطق سيطرته، وأجبار الأهالي وأسرههم على حضور مجازره الوحشية، وأحياناً قتل أحد أبناء الأسرة نفسها أما أعينها!

أطفال المخيمات!

معاناة أطفال محافظة دير الزور في المخيمات، سواء على الحدود التركية أو العراقية، أو داخل الأراضي السورية، أو في الأبنية البدائية، وأماكن الإيواء المقامة في العراء، وغير المجهزة بأساسيات مقومات الحياة، ومنها الماء والحمامات وغيرها.. هي المعاناة ذاتها، ويضاف إليها المعاناة من البرد القارس في الشتاء، والحر الشديد في الصيف، حيث يعيشون في خيام أغلبها ممزقة نتيجة طول فترة التهجير والأزمة، ويضاف إليها أيضاً الاستغلال الجنسي، وتزويج القاصرات، والخطف وبيع الأطفال، والمتاجرة بالأعضاء البشرية، من قبل عصابات منظمة داخلية مرتبطة بالخارج، مع حالات الانتحار نتيجة اليأس والإحباط، ونتيجة زيادة عدد الأيتام، لفقد أفراد الأسرة المعيلين، كالأباء والأمهات الذين يشكلون عامل أمن!

القتل بالجهل!

الخطورة التي قد تمتد لأجيال وعقود من السنوات، تكمن في منع التعليم بأشكاله



إهمال محلي!

يتعرض أطفال دير الزور في الأحياء المحاصرة للإهمال، وعدم الاهتمام الجدي من قبل الحكومة ومن قبل المسؤولين في المحافظة غذائياً وصحياً وتعليمياً، وهذا ما سمح لتجار الأزمة والفاستين باستغلال معاناة أهالي دير الزور عموماً والأطفال خصوصاً، والاعتفاء ببعض المظاهر التي تقوم على مبدأ «صورني» وعلى سبيل المثال: جرى منذ فترة توزيع بعض قطع بسكويت لبعض الأطفال في المدارس، وسرقت بقية الكميات المخصصة لهم، وفي الأسبوع الماضي، جرى توزيع حقيبة مدرسية لكل اثنين أو ثلاثة أيتام معاً! فكيف سيجري تقاسمها؟

الواقع الحالي لأطفال دير الزور يقول: لدينا الكثير من أسماء من توفوا، أما الذين مازالوا أحياء منهم، يسيرون كهياكل عظمية شبه حفاة وعراة، والمدارس دون نوافذ، ودون أية وسيلة تدفئة، بل ودون مستلزمات التعليم الأساسية، كالكاتب والدفاتر والأقلام.. وتجار الأزمة والفاستين يسرحون ويمرحون دون أن تجري محاسبة لأي واحد، بل وتقدم لهم التسهيلات من بعض المسؤولين المهيمنين وعلناً!؟

كها، حتى التعليم المنزلي، وفرض تعليم ظلامي، وتجنيد الأطفال وإجبارهم على القيام بالقتال والقيام بعمليات «انغماسية» تحت وهم الجنة والحروريات، وغيرها من الأوهام التي يجري استغلال براءة الأطفال، وقصور وعيهم من خلالها، أو الإغراءات المادية، والنفسية وغيرها من الأساليب، التي تقتل الطفولة سواء بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر نفسياً وبالتجهيل!

تجاهل واستغلال عالمي!

معاناة أطفال دير الزور، ومأساتهم، يتم تجاهلها عمداً من المؤسسات الدولية التي تدعي الإنسانية، والإهمال يطالها مادياً وإعلامياً، بل ويجري استغلالها والمتاجرة بهم علناً من الدول المجاورة كالاردن وتركيا، أو من قبل القوى السياسية التي تدعي المعارضة والمنظمات التي أنشئت خصيصاً لذلك كأصحاب «القبعات البيضاء» كصورة الطفل إيلان الذي غرق في البحر، أو الطفل الذي أخرج من بين الأنقاض، وكثيراً ما جرى تركيب وفبركة صور وأفلام فيديو للمتاجرة بالأطفال السوريين عموماً.

يتعرض أطفال دير الزور في الأحياء المحاصرة للإهمال وعدم الاهتمام الجدي من قبل الحكومة ومن قبل المسؤولين في المحافظة غذائياً وصحياً وتعليمياً

في سلمية.. حتى النظافة لم تسلم من التقنين؟

ما تزال مدينة السلمية، تعاني من تكديس النفايات في شوارعها المختلفة منذ عدة أشهر، لأسباب، يأتي في مقدمتها تقاعس البلدية عن أداء واجبها في أعمال التنظيف اليومية الضرورية، لمدينة يتزايد عدد سكانها باضطراد.

■ مراسم قاسيون

السبب في تخلي البلدية عن مسؤولياتها، بشكل جزئي أو كلي في بعض الأحياء، هو بحجة ارتفاع سعر مادة المازوت التي تتطلبها سيارات القمامة العاملة في المدينة.

وهكذا ارتأت البلدية، أن الحل يكمن في إرسال سيارة جمع القمامة إلى الأحياء

مرة أو مرتين فقط في الأسبوع!.. مع العلم أن المدينة غير مجهزة بحاويات تستوعب النفايات المتركمة، والنتيجة تحول كل ركن، في الأرصعة وحول الحدائق وقرب أعمدة الكهرباء، إلى مكب تتكدس فيه النفايات لمدة قد تتجاوز الأسبوع.

وتزداد الأمور سوءاً في ظل الظروف الجوية التي تؤدي إلى تمزق أكياس القمامة وتحلل محتوياتها، إلى جانب انتشار الحيوانات الضالة والحشرات، وكان المدينة، التي تعاني «من يوم يوماً» من شح المياه وتردي الخدمات، لا ينقصها سوى أن تغرق وسط أكوام النفايات، قبل أن يستيقظ ضمير المسؤولين من سباته العميق!



حلب في عيون الحكومة!

زار وفد حكومي كبير، ضم 15 وزيراً، مدينة حلب بتاريخ 2017/1/1، للوقوف على الواقع الخدمي والاقتصادي في المحافظة، واستمرت الزيارة لعدة أيام.



جرت خلال هذه الزيارة، العديد من الجولات الميدانية واللقاءات، مع الكثير من الفعاليات المجتمعية والاقتصادية والخدمية والصناعية والتجارية وغيرها، تم خلالها استعراض الكثير من العناوين والقضايا الهامة، على مستوى إعادة الحياة إلى محافظة حلب، على المستويات كافة، مع الكثير من الوعود المقدمة من الحكومة، عبر وزرائها الحاضرين، على مستوى الخدمات العامة، وإعادة دوران العجلة الاقتصادية، والكثير من القضايا الحياتية اليومية للمواطنين.

«المكتوب مبين من عنوانه»!

وفي تصريح لرئيس الحكومة أثناء الجولة، حسب ما ورد عن أول اجتماع له على موقع الرئاسة، قال: «إن حلب لم تغب يوماً عن اهتمام الحكومة» داعياً إلى تقديم رؤية جديدة، لإعادة تقييم المخطط التنظيمي للمدينة وفق منهج جديد بمشاركة جميع الأطراف المعنية.

حيث تم إقرار مراجعة المخطط التنظيمي للمدينة، ودراسة مناطق المخالفات فيها، وتحديد برنامج زمني لإعادة تأهيلها، كما تقرر تشكيل فريق عمل لتقييم واقع مدينة حلب القديمة، بمعزل عن المناطق التنظيمية الأخرى لما لها من خصوصية تاريخية، وتشكيل مجموعة قانونية لصياغة التشريعات اللازمة وتقييم واقع البنى التحتية للمنشآت والمباني الحكومية، وذلك في الاجتماع الذي عقد مع لجنة إعادة الأعمار الفرعية لمدينة حلب بتاريخ 2017/1/1.

وفي اجتماع في مجلس المحافظة بتاريخ 2017/1/3 أشار رئيس مجلس الوزراء إلى اهتمام الحكومة بتقديم الدعم كله لمحافظة حلب من خلال وضع خطط ورؤى مستقبلية لإعادة إعمار، وترميم ما دمرته يد الإرهاب، وقال: «نعمل على تعزيز الواقع الأمني في المحافظة وتسهيل حركة الأهالي وتطوير المخطط التنظيمي للمدينة، بما يلبي التوسع العمراني وحاجات وخدمات المواطنين».

مخططات تنظيمية بخدمة إعادة الإعمار

موضوع ربط مراجعة المخططات التنظيمية لمدينة حلب، بما فيها مناطق المخالفات، مع الرؤى المستقبلية لإعادة الإعمار، يذكرنا بالمرسوم 66 المتعلق بتنظيم كفرسوسة، والسعي الجاري حالياً من قبل وزارة الإدارة المحلية من أجل اعداد قانون شبيه بالمرسوم أعلاه، لتطبيقه في المحافظات، وذلك

كخطوة على طريق إعادة الإعمار، حسب ما تم الترويج له عبر وسائل الإعلام، على الرغم من تسجيل الكثير من الملاحظات عليه حتى الآن، وخاصة على مستوى الانعكاسات السلبية التي حصدها المواطنون منه، والتي بالمقابل حصده إيجابياتها كبار التجار وسماسة العقارات حتى الآن.

التشاركية حاضرة!

وقد لفت رئيس الحكومة، خلال الزيارة الميدانية أعلاه، إلى أهمية التشاركية بين القطاع الحكومي والخاص، كما بين أن الحكومة لن تقبل حالياً ومستقبلاً أن تكون هناك مؤسسة أو شركة عامة خاسرة! كما تم تداول مقولة على لسان رئيس الحكومة مفادها: إلغاء تراخيص المعامل التي لا تريد أن تعمل!

على الطرف المقابل لا بد من القول: أن عدم القبول بوجود مؤسسة أو شركة عامة خاسرة، يقتضي توفير مستلزمات ومقومات إقلاع هذه الجهات العامة، للانتقال من الخسارة إلى الربح، والتي تتمثل أولاً: بالتمويل. وثانياً بتأمين مستلزمات الإنتاج كاملة، وثالثاً: بالصلاحيات الممنوحة لها، وهي سلة متكاملة تقتضي تعديل جزء هام من سياسات الحكومة، تجاه هذه المعامل والمؤسسات والشركات، وهو ما لم يعلن، حيث ما زالت السياسات الليبرالية هي السائدة والمسيرة لمفاصل العمل الحكومي، لمصلحة كبار المستوردين والتجار والسماسة والفاسدين والمتنفذين، على حساب القطاع الحكومي نفسه كما على حساب المواطنين والاقتصاد الوطني عموماً.

تصريح لافت!

تصريح لافت كان لوزير الكهرباء من حلب حين قال: «الأبراج الكهربائية تتعرض لسطو وتخريب وهي في مناطق أمنة»!

فإذا كان هذا حال الأبراج الكهربائية من نتائج السرقة والتعفيش المنظم بالمدينة، على لسان أحد الوزراء، فما بالنا بما يجري على بقية الممتلكات في المدينة، سواء كانت عامة أو خاصة، وما هي الإجراءات التي ستقوم بها الحكومة بهذا الصدد، على مستوى إعادة المسروقات أو التعويض عنها، والأهم منع استمرارها؟!.

المطالب العامة

خلال الزيارة والجولات الميدانية واللقاءات، مع العديد من الفعاليات الاقتصادية والمجتمعية، استمعت الحكومة بوزرائها، إلى جملة من المطالب العامة، التي يمكن إيجازها بالتالي: معالجة الخدمات العامة من ماء وكهرباء وشبكة صرف صحي، ترحيل الأنقاض وفتح الطرقات، توفير المحروقات وإعادة النظر بموضوع الأمبيرات وأسعارها، تأمين الطباخة والعلاج والكوادر اللازمة بالعمل بالمجال الصحي، إعادة تأهيل المدارس وترميم ما تخرّب منها، توفير المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية الأخرى، ومراقبة أسعارها، وخاصة الخبز، إعادة تأهيل الأسواق وترميمها، التعويض عن الأضرار، تأمين إعادة عجلة الإنتاج بالمناطق الصناعية عبر توفير مستلزمات الإنتاج، وخاصة موضوع الكهرباء والطاقة، مع توفير عوامل الأمان اللازمة للمنشآت الصناعية، وأخيراً والأهم تأمين عودة الأهالي المهجرين إلى منازلهم بالسرعة الممكنة، وغيرها الكثير من المطالب الأخرى.

حيث وعد أهالي حلب وفعاليتها خيراً، على مستوى تحقيق هذه المطالب، مع التأكيد الحكومي بأن الاعتمادات المالية مفتوحة، وفقاً للأولويات، للمناطق الواقعة ضمن المخطط التنظيمي وسيتم منحها وفقاً لتقييم مجموعات عمل السورقات المعنية للخدمات

الأساسية. لنعود مرة أخرى لموضوع المخططات التنظيمية، والأولويات وفقاً لما تقيمه الوزارات، كل على حدة على مستوى الخدمات العامة، «وكانك يا بو زيد ما غزيت!».

إعادة الهبة للدولة

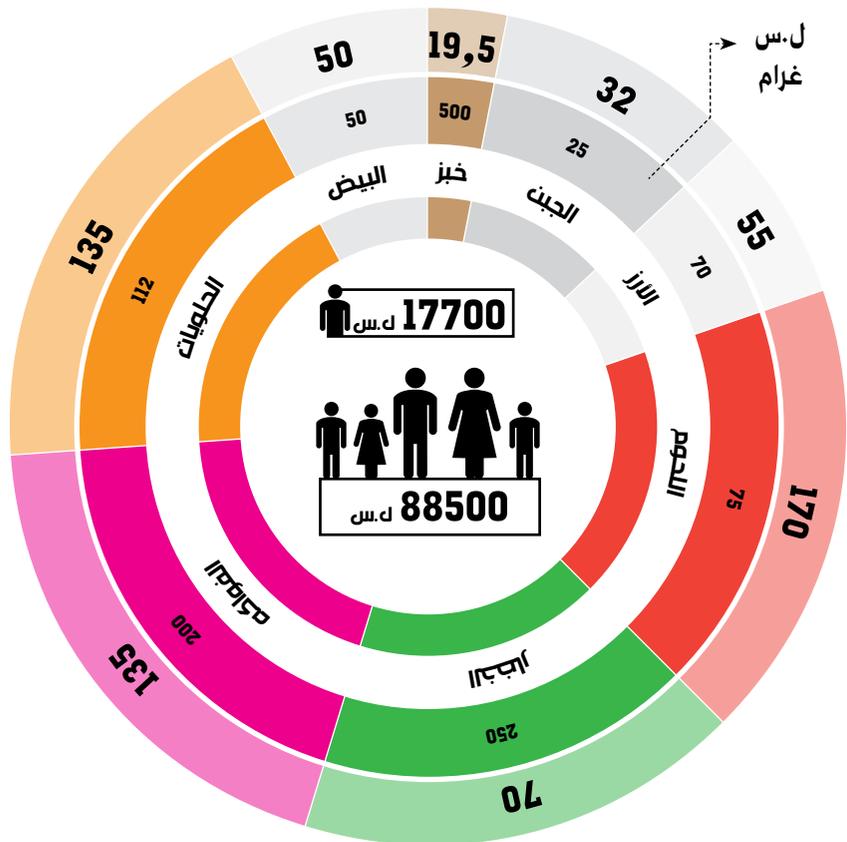
تجدر الإشارة إلى أن استعادة مدينة حلب، من أيدي الإرهابيين والمسلحين، تقتضي معها استعادة الدولة لهيبتها ودورها، وخاصة على مستوى واجباتها تجاه المواطنين، الذين وحدهم من يعطي للدولة هيبتها ومكانتها.

وبالتالي فإن العمل على تحقيق مطالب هؤلاء من المفترض أن يكون من أهم الأولويات على مستوى العمل الحكومي، عبر مؤسساتها وإدارتها العديدة، ولعل أولى الأولويات بذلك، هي: السعي الجدي من أجل عودة النازحين والمهجرين إلى منازلهم وبيوتهم، عبر إعادة تأهيل ما تم تخريبه من بنى تحتية، ومساعدتهم على تجاوز عقبات هذه العودة وتسهيل سبلها، وخاصة على مستوى التعويضات، والعمل بشكل جدي على منع التعفيش والمعفيشين ومن خلفهم، من الاستمرار بعلمهم ومحاسبتهم، بالإضافة إلى تأمين سبل العيش الكريم لبقية المواطنين، عن طريق تأمين خدماتهم واحتياجاتهم الأساسية، بعيداً عن جشع التجار وسماسة الحرب والأزمة، وخاصة موضوع تأمين الخدمة الكهربائية، والتخلص نهائياً من تجار الأمبيرات والتغطية الرسمية على دورهم الاستغلالي المشبوه، ليات أخيراً ربما الحديث عن المخططات التنظيمية وغيرها، ولكن بإطار المحافظة على حقوق المواطنين، بعيداً عن مصالح شركات التطوير العقاري، وسماسة العقارات أيضاً!

كما في نهاية كل ربع عام، تنشر قاسيون مؤشرها لقياس تكاليف المعيشة، وفي الوقت الحالي ينتهي الربع الأخير من عام 2016، وينتهي معه التقديرات التأشيرية لارتفاع تكاليف المعيشة، ومنها ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية، ومنها التضخم.. فإلى أين وصلت هذه المؤشرات جميعها، في نهاية العام الماضي، وبداية الجديد؟

تكاليف المعيشة بداية 2017:

297 ألف ليرة شهرياً وارتفاع الأسعار يهدأ قليلاً..



إضافات غذائية شهرية للأسرة

المادة	الكمية	السعر ل.س.
الزيوت	5 لتر	5800
الشاي	كغ	2800
القهوة	كغ	2800

• 99900 ل.س. تكلفة الغذاء والمشروبات الشهرية

ليرة لكل منها، ولكل فرد من أفراد الأسرة، أي تكلفة سنوية 50 ألف، موزعة على سنة بوسطي تكلفة للأسرة: 4200 ليرة تقريباً.

4250 ليرة وسطي تكاليف اللباس الصيفي للأسرة شهرياً، يضاف إليها 1800 ليرة وسطي تكاليف الأحذية الصيفية لم تغير عن شهر 9-2016،

3750 ليرة: شهرياً للمتفرقات الضرورية «بيجامات-لباس داخلي-جوارب-شحات»، وسطي أسعار البيجامات 7500 ل.س. بمعدل بيجامة واحدة للفرد خلال سنتين فإن التكلفة الشهرية للبيجامات على الأسرة 1550 ل.س. أما الألبسة الداخلية والجوارب وغيرها، فتقدر بـ 2200 ل.س. شهرياً، وفق استهلاك لكل فرد: طقم داخلي عدد 2- جوارب عدد 5، شحات عدد، والأسعار: 3000-2000-3000.

لتكون مجموع تكاليف الألبسة 19 ألف ليرة، بارتفاع بنسبة 18% عن نهاية شهر 9-2016، وارتفاع بنسبة 71% عن بداية العام.

18500 ل.س. للأثاث

16-%

إن عنصر الأثاث يتضمن عدة مكونات، منها السلع المعمرة التي نوزع تكلفتها على عشر سنوات، كالمفروشات المنزلية، والكهربائيات الضرورية، وهي تشهد استقراراً في أسعارها، وانخفاضاً في وسطي السعر، مع ضرورة إدخال المستعمل، المنتشر بشكل كبير، مع «زدهار سوق المسروقات»، التي تزيد المعروض في السوق،

السورية شهرياً، بعد أن ارتفعت في صيف العام الماضي، ووصلت في نهاية شهر 9-2016 إلى: 19480 ل.س. شهرياً.

موزعة بين 11880 ليرة تكاليف انتقال 3 أفراد من الأسرة، خلال أيام العمل، والدوام الرسمي، من ضواحي دمشق إليها، وبالعكس. بالإضافة إلى 6000 ليرة وسطي تكاليف تنقل ضمن المحافظات بمعدل فرد واحد، مرة واحدة شهرياً، وأخيراً تكاليف تكاسي طوارئ بمعدل مرتين شهرياً وبوسطي تكلفة التكاسي في دمشق 800 ليرة سورية.

19000 ليرة للألبسة

18+%

يتوزع إنفاق أسرة من خمسة أشخاص، على اللباس الصيفي والشتوي، وترتفع تكاليف الألبسة في هذه الفترة من السنة، بسبب التغيرات في أسعار اللباس والأحذية الشتوية، التي أصبحت تكلفتها الوسطية الشهرية تبلغ: 9200 ليرة سورية شهرياً. بعد أن كانت في بداية العام الماضي حوالي 6300 ليرة.

أسعار الجاكيت الشتوي بوسطي 12 ألف ليرة، بين 5000 ليرة في البالة، وصولاً إلى 20 ألف ليرة جديد، وتوزع تكلفة الجاكيت على عامين، و24 شهر، لتعود الكلفة: 500 ليرة شهرياً للفرد، و2500 ليرة للأسرة. الحذاء الشتوي بوسطي 12 ألف ليرة، أيضاً بين 5-20 ألف ليرة، لتعود تكلفته موزعة على عامين 500 ليرة شهرياً للفرد، و2500 ليرة للأسرة. البنطال الشتوي، والكنزة الشتوية، بوسطي 5000

تأخذ قاسيون سلة الاستهلاك المكونة من 8 عناصر أساسية، وفق التصنيفات المعتمدة في المكتب المركزي للإحصاء في سورية، وتأخذ التكاليف في مدينة دمشق كمؤشر، وينبغي التذكير بأن تكاليف الإنفاق الوسطية لأسرة من 5 أشخاص بلغت 40 ألف ليرة في دمشق عام 2010..

كما أن تكاليف الصيانة لم تشهد تغيرات كبيرة، حيث أن تكاليف أغلب المستلزمات ترتبط بتغيرات الدولار، التي لم تتغير كثيراً خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، وتقدر تكاليف الصيانة مثل عمليات الدهان وشراء المعدات، بحوالي 2500 ليرة شهرياً، على اعتبار أن المنزل يحتاج إلى عملية صيانة واحدة من نوع واحد خلال السنة، بكلفة لا تتعدى 30 ألف ليرة، في الصحية أو الكهرباء، أو الدهان، توزع على 12 شهر، بمقدار 2500 شهرياً. المتغيرات التي ينبغي لحظها، هي: الطوارئ في تكاليف الغاز والمياه في دمشق، حيث أن الواقع الخدمي في دمشق تحديداً، والأزمات المتتالية في هذا الشتاء، نقلت تكاليف الأساسيات إلى مستويات مرتفعة، فأزمة المياه، والحاجة إلى تعبئة الخزانات عبر الصهاريج، بسعر وصل إلى 1500 ليرة لبرميل المياه، تجعل تكلفة تعبئة خزان من 3 براميل تصل إلى: 4500 ليرة، بالإضافة إلى مياه الشرب المعبأة التي توصل الكلفة إلى 8000 آلاف ليرة في حال تأمين حوالي 12 لتر مياه شرب لأسرة.

أما الغاز فإن تأمين أسطوانة في شهري كانون الأول والثاني، تتطلب عملياً 5-6 آلاف ليرة، سواء بتأمين أسطوانة غاز بضعف الكلفة، أو بتعبئة الغاز الصغير لثلاث مرات متتالية.

وهو ما يضيف 5000 ليرة لأسطوانة الغاز، وحوالي 8000 آلاف ليرة لتكلفة المياه، توزع على أشهر السنة بتكلفة شهرية وسطيية 700 ليرة شهرياً تقريباً.

إجمالي تكاليف السكن ومستلزماته حوالي 80200 ل.س. شهرياً، بارتفاع بمقدار 4% تقريباً عن تكاليف الربع الثالث المقدرة بـ 77000 ليرة.

أما ارتفاع تكاليف السكن عن بداية العام فيبلغ 66%، حيث قدرت في نهاية 2015 بـ 48500 ليرة شهرياً.

19500 ليرة للنقل الضروري

لم تتغير تكاليف النقل التي تتحملها الأسرة

البداية من تكاليف الغذاء الضروري لأسرة من خمس أشخاص.

99900 ليرة للغذاء الضروري

5,7+%

تحسب كلفة الغذاء الضروري بناء على حاجة الفرد اليومية إلى 2400 حريرة، من المصادر الغذائية المتنوعة، مضافاً لها الزيوت والمشروبات الضرورية وفق ما يوضحه الشكل.

حيث يتبين بأن الفرد الواحد أصبح يحتاج إلى 590 ليرة يومياً، 16740 ليرة شهرياً، ليؤمن غذائه الضروري، وعليه تكون حاجة الأسرة من 5 أشخاص هي 88500 ليرة لمكونات الغذاء الضروري.

أما مع الإضافات وفق استهلاك وسطي شهري للأسرة: 2 لتر زيت زيتون، و3 لتر زيت نباتي، وكيلو غرام من الشاي، وآخر من القهوة، فإن تكاليف الغذاء والمشروبات تبلغ: 99900 ليرة شهرياً، بزيادة 5,7% عن الأشهر الثلاثة السابقة.

أما ارتفاع أسعار الغذاء عن بداية العام فيبلغ 99%، حيث قدرت تكاليف الغذاء في نهاية 2015 بـ 50000 ليرة شهرياً.

80200 ليرة للسكن

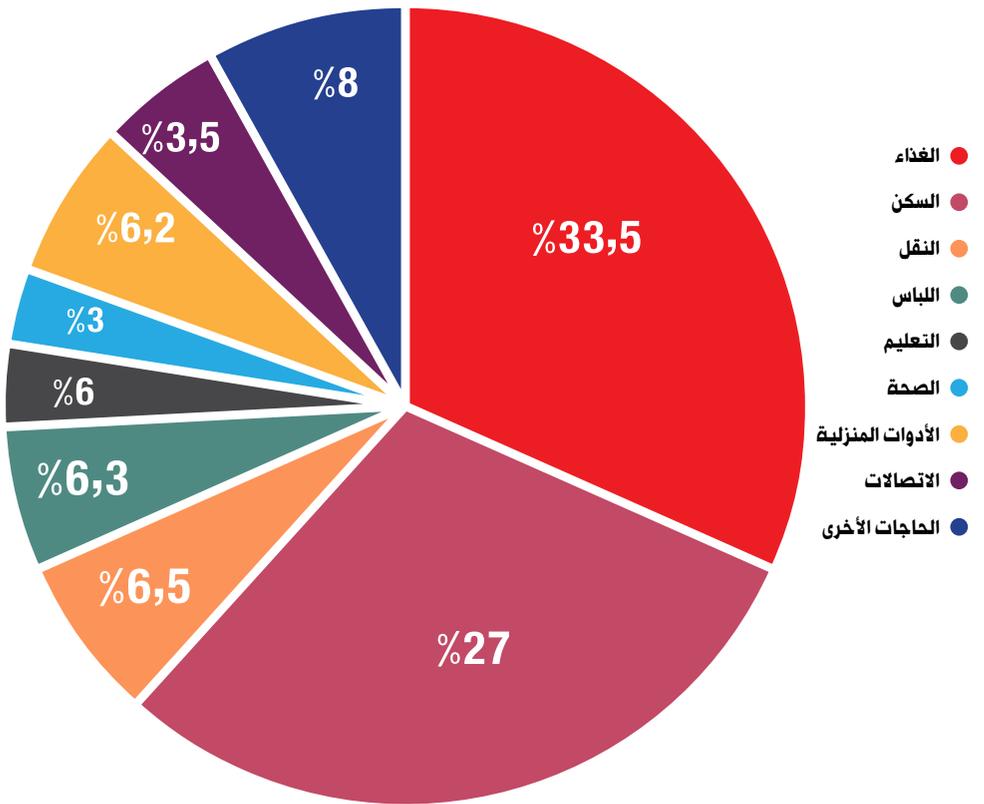
4+%

لم تطرأ تبدلات واضحة على أسعار الإيجارات خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2016، ونستطيع القول: أن الوسطي بين دمشق، وضواحيها لا يزال في حدود 65 ألف ليرة سورية شهرياً، لمنزل من غرفتين وصالون.

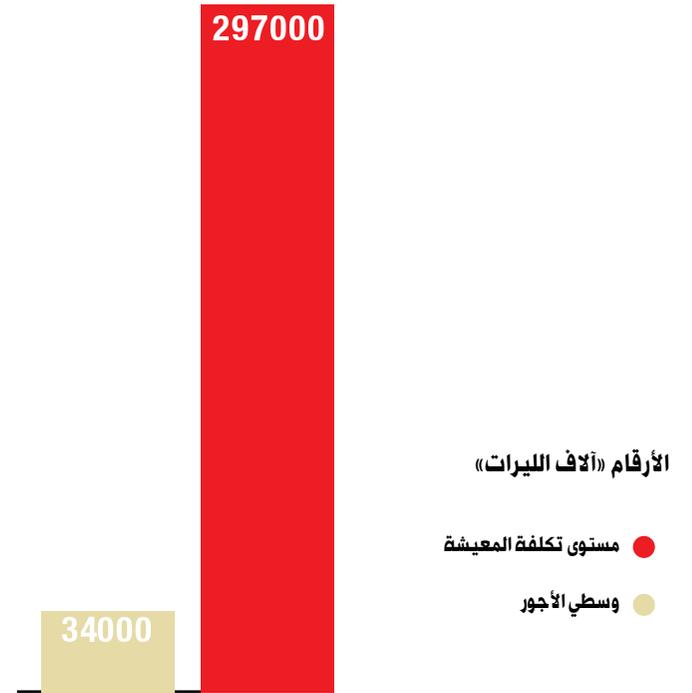
كما أن تكاليف مستلزمات السكن الرئيسية، مثل: التدفئة، والكهرباء، والصيانة لا تزال رسمياً دون تغيرات، أي لتر المازوت بـ 180 ليرة، وتكلفة 400 لتر تبلغ مجموعها 72 ألف ليرة، و 6000 ليرة شهرياً، ووسطي 1000 ليرة شهرياً لفواتير المياه والكهرباء، 450 ليرة مياه، و500 ليرة شهرياً للكهرباء، وفق الاستهلاك الأدنى المنزلي 400 كيلواط شهرياً.



مؤشر تكاليف مستوى المعيشة 2016/09/30



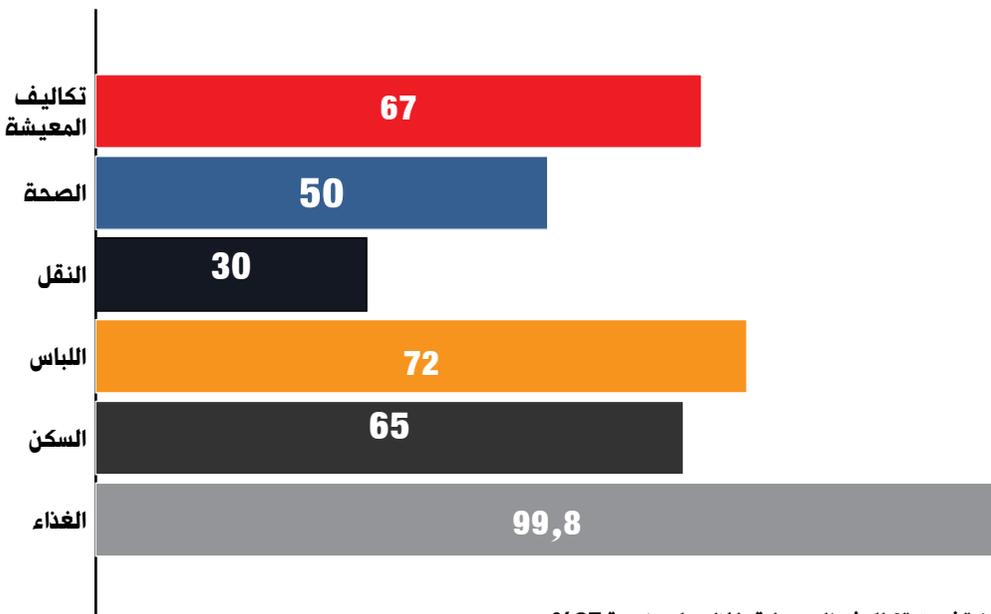
الفرق بين الأجور الوسطية والتكاليف الوسطية: 2017-01-01



• نحتاج إلى زيادة الأجور بمقدار 263 ألف ليرة لنستطيع تغطية تكاليف المعيشة!
• نحتاج إلى مضاعفة الأجور سبع مرات ونصف تقريباً لتغطية تكاليف المعيشة..



ارتفاع تكاليف المعيشة خلال 2016 - %



• ارتفعت تكاليف المعيشة خلال عام بنسبة 67%.
• ارتفعت تكاليف الغذاء بأعلى نسبة لتضاعف خلال هذا العام.
• ارتفاع تكاليف السكن ترافق مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

المسوق خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، انخفضت بنسبة تقارب 16% ولكنها بالقياس إلى بداية العام ارتفعت بنسبة 47% تقريباً، حيث سجلت في حينه تكلفة تقارب: 12600 ليرة شهرياً.

16800 ل.س
تكاليف التعليم

لم تتغير تكاليف التعليم عن نهاية الشهر 2016-9 بعد أن ارتفعت مع ارتفاع أسعار مستلزمات المدارس في بداية العام الدراسي. مجموع تكاليف اللباس المدرسي، والحقائب والقرطاسية بلغت في شهر 2016-9 حوالي 33 ألف ليرة، بوسطي شهري 2750 ليرة، يضاف إليها تكاليف تصل شهرياً إلى 14 ألف ليرة للدروس الخصوصية. والتفاصيل في مؤشر قاسيون للربع الثالث من عام 2016، في العدد 778.

10600 ل.س للاتصالات

لم تتغير تكاليف الاتصالات خلال الفترة بين نهاية شهر حزيران ونهاية شهر كانون الأول 2016، وهذه التكلفة موزعة وفق التالي: 5850 ل.س مكالمات خليوي، 4000 ل.س فاتورة الانترنت، 750 ل.س فاتورة هاتف أرضي شهرية.

10000 ل.س للصحة

لم تتغير تكاليف الصحة بين نهاية شهر 2016-9 وبين نهاية العام، وتحديداً لم تتغير تكاليف المعاينات، والتحليل والصور، والأدوية الأساسية من مضادات حيوية، ومسكنات. وتبلغ مجموعها قرابة 9500-10 آلاف ليرة. وتفاصيل طريقة حساب التكلفة في العدد رقم 778 مؤشر قاسيون للربع الثالث من عام 2016.

24 ألف ليرة للحاجات الأخرى

مجموع تكاليف الحاجات الرئيسية الثمانية تبلغ 275 ألف ل.س تقريباً، يضاف إليها تكاليف أخرى طارئة وللحاجات المتنوعة نسبتها من السلة تقدر بـ 8% وفق التقديرات الرسمية السابقة، أي حوالي: 24 ألف ل.س. ليكون مجموع تكاليف المعيشة للأسرة السورية خلال شهر في نهاية عام 2016: 297 ألف ل.س تقريباً.

وتخفص السعر الوسطي مع تراجع قدرة المستهلكين على الشراء.

4000 ليرة شهرياً للمفروشات المنزلية، كالتالي: طقم كنبايات أسعارها وسطياً بين الجديد والمستعمل 175 ألف ل.س، أسرة عدد 2 وسطي أسعارها 50 ألف ل.س من ضمنها المستعمل، خزانتي ملابس حجم وسط بتكلفة وسطية 50 ألف ليرة لكل منهما، السجاد، بمعدل سجادة واحدة فقط بـ 50 ألف ل.س، طقم طريبات وطاولة تلفزيون بتكلفة 45 ألف ليرة، وصوبيا صغيرة 12 ألف ليرة، ومجموع كلفة الاثاث يبلغ 482 ألف ل.س، وبتوزيع مجموع هذه التكلفة على عشر سنوات، لتبلغ 48 ألف ل.س بالسنة، وبالشهر: 4000 ل.س.

4400 ل.س شهرياً للأجهزة الكهربائية الرئيسية، على أساس براد تتراوح أسعاره بين 80-250 ألف ل.س حسب النوع والسعة، سناخذ الوسطي بـ 165 ألف ل.س، غسالة بسعر وسطي 100 ألف، بين 50 لغسالة عادية حوضين، وصولاً إلى 150 لأتوماتيك 7 كغ. فرن غاز 4 رؤوس بـ 150 ألف ل.س، تلفزيون شاشة 21 بوصة بسعر 200 ألف، الموبايلات ستحتسب على أساس 3 موبايلات حديثة للأسرة، بسعر وسطي 50 ألف ل.س أي بـ 150 ألف ل.س، هاتف أرضي وسطي 4000 ل.س، ويكون إجمالي التكاليف 530 ألف ليرة، تبلغ تكاليفها بالسنة: 53 ألف ل.س، وبالشهر: 4400 ل.س.

يضاف إليها تكلفة شهرية تقارب 10100 ليرة، لأدوات المطبخ والتنظيف، حيث مواد التنظيف تقارب 9400، بين سائل الجلي، ومسحوق الغسيل والشامبو بحوالي 5500 ليرة شهرياً، والصابون ومعجون الأسنان، والمحارم بحوالي 4000 ليرة تقريباً.

أدوات المطبخ من أدوات الطهي، المائدة، الأدوات الزجاجية، تكلفتها الإجمالية 63 ألف ل.س، تتوزع تكاليفها الإجمالية على 5 سنوات، وبالتالي كلفتها السنوية 10800 ل.س، والشهرية 1050 ل.س. إن مكونات الأثاث، وبأخذ الأسعار الوسطية التي يعدها المستعمل إلى حد بعيد، مع استقرار صرف الدولار في

يؤخذ الذهب عادة كأحد السلع المعبرة عن مستوى التضخم في سورية، حيث أن ارتفاع سعره ومشترياته، يعبر عن عملية السعي إلى حفظ القيمة المتراجعة في الليرات، والثابتة في الذهب نسبياً.

مسار الارتفاع.. بالأسعار والدولار والذهب!

67%

ارتفعت تكاليف المعيشة في دمشق خلال عام 2016 بنسبة 67% من 178 ألف شهرياً، وصولاً إلى 298 ألف ليرة نهاية العام.

67%

ارتفع سعر صرف الدولار الرسمي خلال عام 2016 بنسبة 67% من 311 وصولاً إلى 520 ليرة مقابل الدولار.



سنقارن بين تغيرات أسعار الذهب والدولار، وبين تغيرات تكاليف المعيشة خلال عام 2016

32%

ارتفع سعر صرف الدولار في السوق السوداء خلال عام 2016 بنسبة 32% من 390 وصولاً إلى 515 ليرة مقابل الدولار.

42%

ارتفع سعر الذهب في سورية خلال عام 2016 بنسبة 42% من قرابة 12 ألف للغرام، وصولاً إلى 17 ألف ليرة لغرام 21.

إن ارتفاع مستوى الأسعار، المتطابق مع ارتفاع سعر الصرف الرسمي، يدفع للتساؤل، حول محركات الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والتغيرات في سوق الدولار، أي ارتفاع سعر الصرف. حيث أن المفاتيح الأساسية لارتفاع كليهما كانت رسمية، فالموجة الأولى من المضاربة على الليرة التي بدأت مع ارتفاع أسعار الكهرباء بداية العام، لتصل إلى سعر 500 ليرة مقابل الدولار في شهر 3-2016. والموجة الثانية، في شهر أيار والتي قامت السلطات النقدية بإطفائها بضخ كميات كبيرة من الدولار، نقلت السعر من 620 إلى قرابة 480 خلال شهر، ولكن السياسة الاقتصادية بالمقابل، قامت برفع المستوى العام للأسعار، عبر رفع أسعار المحروقات في حينها، لينتج عن هذا تخفيض في سعر الدولار، ولكن إطلاق لمزيد من التراجع الحقيقي في قيمة الليرة..

والمفردات، أن مبيعات الذهب السنوية، لم تشهد تغيرات كبيرة وفق التصريحات عن وسطي المبيع اليومي، فكما في عامي 2013-2014 فإن الوسطي اليومي للمبيع في سوق دمشق، وحلب الرئيسيين، يبلغ 3 كغ مبيع يومي، ويقدر رئيس جمعية الصاغة للإعلام المحلي، بأن هذه المبيعات تقارب 1.5 طن من مبيعات الذهب خلال العام. رغم أن مبيعات الذهب اليومية، وصلت في 2013-2014 إلى مبيعات يومية تقارب 12 كغ، أي أربع أضعاف الوسطي في موجات خسارة الليرة، للجزء الأهم من قيمتها في العاملين المذكورين. هذه المبيعات التي تقارب قيمتها 25.5 مليار ليرة سورية، تم دفع رسم إنفاق منها في دمشق، وحلب، وحمص، بقيمة 540 مليون ليرة، ونسبة 2% تقريباً، كرسوم إنفاق استهلاكي، بارتفاع 25% بين قيمة الرسم في النصف الأول من العام والنصف الثاني.

شهد فترة تراجع في سعر صرف السوق السوداء، انعكس تراجعاً أقل في سعر الصرف الرسمي، ولكن بالمقابل ارتفع سعر الصرف في الفترة الأولى من العام بمستويات قياسية، حيث وسطي الارتفاع الشهري لسعر الصرف في السوق السوداء بلغ 12% شهرياً خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام، ثم انخفض بمعدل وسطي 4% خلال الأشهر السبعة الأخيرة من 2016.

وفي هذه الانتقالات، مع الفوارق بين سعر السوق السوداء، والسوق الرسمية، تجري عمليات جني الأرباح الواسعة من عمليات المضاربة، ولعل هذا العام يكون أكثر أعوام الأزمة في الربح المضاربي.

أما الذهب..

انتقل سعر غرام الذهب من قرابة 12 ألف ليرة للغرام من عيار 21 في بداية 2016، وصولاً إلى 17 ألف ليرة في نهايته. بنسبة ارتفاع 42% تقريباً، أقل من نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكن أعلى من نسبة ارتفاع سعر السوق السوداء.

وبمقارنة هذا الارتفاع مع عام 2015، فإن نسبة ارتفاع أسعار الذهب، قد انخفضت إلى حد بعيد، حيث أن أسعار الذهب ارتفعت في عام 2015 بنسبة تزيد على 70% من قرابة 7000 ليرة للغرام بداية 2015، وصولاً إلى 12 ألف في نهايته.

لا بد أولاً، من الإشارة إلى أن الاعتماد على تغيرات مستويات أسعار السلع الاستهلاكية، نستمد منها من حاسبة قاسيون لتكاليف المعيشة، التي تبين بأن تكاليف سلة الاستهلاك، لأسرة من خمسة أشخاص في دمشق، قد ارتفعت من 178 ألف ليرة شهرياً في بداية العام، وصولاً إلى 298 ألف ليرة في نهاية 2016، وبداية العام الحالي، بنسبة زيادة في التكلفة والأسعار تبلغ: 67%.

وهذا الارتفاع، هو التعبير الأدق عن تراجع قيمة الليرة، وتراجع الأجور، التي ترتبط بقيمتها بقدرتها على الشراء.

فماذا عن الدولار؟!

سعر صرف الدولار في السوق الرسمية، قد انتقل من قرابة 311 ليرة مقابل الدولار بداية عام 2016، وصولاً إلى 520 ليرة مقابل الدولار، وفق السعر الرسمي لتمويل المستوردات. وبنسبة ارتفاع 67% متطابقة تقريباً مع ارتفاع المستوى العام للأسعار.

والمفارقة التي ذكرناها سابقاً، بأن الارتفاع في سعر صرف الدولار في السوق، لم يكن بالنسبة ذاتها، بل بنسبة أقل حيث انتقل من 390 ليرة بداية 2016، وصولاً إلى 515 بنسبة ارتفاع 32% تقريباً. على الرغم من وصوله إلى مستويات قياسية في شهر 5-2016 عندما بلغ السعر في السوق ذروته بمقدار: 620 ليرة مقابل الدولار. يعتبر عام 2016 العام الوحيد الذي

هل يكون 2017 عام نهاية اليورو؟



أوروبا لا تبلي حسناً، فقط في هذا العام عاد الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو مجتمعة إلى مستويات ما قبل الأزمة، وهل يمكن اعتباره نصراً على اعتبار أن إسبانيا مثلاً: لا تزال فيها معدلات البطالة 20%، ومعدلات بطالة الشباب أكثر من ضعف هذه النسبة. اليونان لا تزال في كساد عميق، ومعدل النمو في المنطقة عموماً لا يزال قريباً إلى 1,6%.

بحد ذاته غاية! ذلك لتجنب الوصول إلى أحد أهم التهديدات للمشروع الأوروبي ككل.

تشارك أوروبا اليوم في سياسة حافة الهاوية، لكن الخطر في هذه السياسة الذي لم يره كثيرون، هو: أنه هناك احتمال كبير في نهاية المطاف أن «تزعج» أوروبا فعلاً عن هذه الحافة.

الإصلاحات غير الممكنة

تتشابك قوى السوق والسياسة. وسيكون على الناخبين ألا يكونوا سعداء خلال المرحلة المقبلة، لأنهم ببساطة فعلوا أسوأ الاحتمالات الممكنة منذ وقت طويل، إذ عبّروا عن غضبهم من خلال التصويت ضد أحزاب الوسط من اليمين واليسار. والمنشقين عن لواء هذه الأحزاب، هم من يعيش اليوم حالة من الصعود.

القادة الأوروبيون، واستشعاراً منهم بالحلقة التاريخية، ربما سيقومون بما هو مطلوب في منطقة اليورو، والتي من شأنها تمكين ترتيب العملة الموحدة لتبقى صالحة للعمل، وتحقيق الازدهار المشترك. وربما، سيكون عام 2017 هو العام الذي تأخذ فيه مسألة إصلاح منطقة اليورو مساحة مهمة.

من أجل نظام العملة الموحدة للعمل، يجب أن يكون هناك مزيد من الشعور الأوروبي، والمزيد من التضامن، المزيد من الرغبة لدى الدول الأقوى لمساعدة الدول الأضعف، والمزيد من الرغبة في إنشاء مؤسسات، مثل: التامين المشترك على الودائع، والخطط المشتركة ضد البطالة. لكن الفشل في منطقة اليورو يجعل هذه الإصلاحات صعبة إلى أبعد الحدود.

وأى وسيلة مشتركة لحل المشاكل في القطاع المصرفي، كما لم يكن هناك نظام مشترك للتأمين ضد البطالة. وبالقدر نفسه من الأهمية، فقد تجاهلت هذه المناقشات في وقت مبكر أهمية التقارب الفكري: إذ أن هناك فجوة كبيرة في التصورات، حول الآليات، التي من شأنها أن تخلق سياسات اقتصادية جيدة، وبشكل خاص بين ألمانيا وباقي الدول الأوروبية. وهكذا، فإن سياسة التقشف- التي تعتقد ألمانيا أنها يجب أن تحقق عودة سريعة للنمو- قد فشلت فشلاً ذريعاً في الدول كلها التي حاولت ذلك تقريباً. وكانت انعكاسات سياسة التقشف جلية في عدد من الدول. ففي اليونان وإسبانيا والبرتغال، صوتت أعداد كبيرة من الناخبين للأحزاب المناهضة لفكرة التقشف الاقتصادي. ومع ذلك، شعرت هذه الدول أنه ليس لديها خيار آخر غير الانصياع لمطالب ألمانيا.

هل «تزعج» أوروبا؟

كان طموح اليورو تحقيق المزيد من الرخاء في أوروبا، الذي من شأنه أن يعزز التكامل الاقتصادي والسياسي. لقد كان اليورو مشروعاً سياسياً، لكن السياسة لم تكن قوية إلى ذلك الحد الذي سمح لها بإنشاء ترتيبات مؤسسية، تضمن النجاح لهذا المشروع. ومع استمرار الركود، وما هو أسوأ من ذلك، فإنه لم يكن من المستغرب أن يؤدي ذلك إلى زيادة الانقسام الأوروبي، بدلاً من التضامن بين الأوروبيين. أما اليوم، فيبدو جلياً أن اليورو- الذي كان من المفترض أن يكون وسيلة لتحقيق غاية ما- قد صار

معادلة الثراء والفقير في أوروبا

إيرلندا وإسبانيا، هما اثنتان من أكثر الدول تأثراً، وفي الحقيقة هما يمتلكان فائضاً قبل الأزمة. لكن الأزمة قد سببت عجز الدولتين ودينهما. الأمل كان بأن الأداء المالي والتقدي، سيؤدي إلى الاندماج، أو التقارب أو الالتحاق، بالمستوى المطلوب، ليتيح لنظام العملة الموحدة، العمل بشكل أفضل.

بالمقابل، كان هناك تباعد بين الدول الغنية التي تزيد غنى، والفقيرة التي تزيد فقراً، ضمن منطقة اليورو. وضمن الدول نفسها: الأغنياء يزدادون غنى، والفقراء يزدادون فقراً. إن الهيكلية العميقة لمنطقة اليورو، هي التي أدت إلى نتيجة من هذا النوع.

السوق الواحدة، على سبيل المثال: سهلت حركة رؤوس الأموال لتخرج من بنوك الدول الضعيفة، وتزيد من قوة البنوك في الدول المركزية القيادية، لتسبب مزيداً من الضعف للدول الأضعف.

التقشف يفرز مشهداً جديداً

قيّم الاقتصاديون آفاق ترتيب العملة الواحدة، وكانوا قد أكدوا قبل نحو ربع قرن، على أهمية انتقال العمالة بشكل كاف بين الدول، والميزانية الكبيرة المشتركة، الكافية لتجنب المنطقة الصدمات المتوقعة، وكذلك مستوى التشابه الاقتصادي الكافي بين الدول. لكن اليورو كان قد استحوذ على اثنتين من الأدوات الهامة للتكيف والصرف وأسعار الفائدة، لكنه في المقابل، لم يضع أي شيء مكانها. ولم يكن هناك أي تامين مشترك للودائع،

■ جوزيف ستيجليز

يتحدث المؤرخون عن «عقد ضائع» في منطقة اليورو. ومن المحتمل أنهم سيكتوبون قريباً عن عقد أوروبا الأخير. أنشئ اليورو في 2002، ولكن الثغرات في ترتيبات نشأة هذه العملة، في عام 1999 قد توضحت في عام 2008 في الأزمة المالية العالمية.

الأزمة في البناء الأساسي

رأى الاقتصاديون: أن اختبار اليورو يرتبط بالصدمات والأزمات. وكانت أوروبا غير محظوظة بأزمة من هذا الحجم، أتية عبر المحيط الأطلسي. ففي عام 2010، أزمة اليورو كانت قد عصفت من الجهات كلها. ذلك مع أزمة الديون المتعثرة في دول الأطراف الأوروبية: اليونان وإسبانيا، إيرلندا، والبرتغال.

ولكن نظرة أدق إلى منطقة اليورو، تظهر أن اختلال التوازن يعود إلى البناء الأساسي منذ البداية. حيث أن تدفق المال تجاه هذه الدول، مع الوهم بأن هذا التدفق بتخفيفه لحدة المخاطر، يزيل المخاطر كافة. وهذا قد زاد الأوهام حول واحد من المفاتيح الأساسية في بناء منطقة اليورو: المبنية على الاعتقاد: بأنه فقط في حال قامت الحكومات بالمحافظة على نسبة عجز أقل من 3% من الناتج، ودين بأقل من 60% من الناتج، وتضخم بمقدار أقل من 2% سنوياً، فإن الأسواق سوف تضمن استمرار النمو والاستقرار. وهذه الأرقام والأفكار السابقة، لا أساس لها سواء في النظرية أو التطبيق.

هناك تباعد بين الدول الغنية التي تزيد غنى والفقيرة التي تزيد فقراً ضمن منطقة اليورو.. وضمن الدول نفسها: الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقراً

اليوم يبدو جلياً أن اليورو- الذي كان من المفترض أن يكون وسيلة لتحقيق غاية ما- قد صار ذاته غاية!

وجدتها

د. عربوب المصري



كيف أصبحت

الطاقة الشمسية أرخص؟

أصبحت الطاقة الشمسية رسمياً أرخص مصدر للطاقة المتجددة في البلدان ذات الدخل المنخفض هذا العام، مما يتيح إمكانية تخلي الشركات والحكومات عن الفحم والغاز كمصادر للطاقة.

تُظهر البيانات أن متوسط أسعار الطاقة الشمسية في حوالي 60 دولة، انخفض إلى 1,65 مليون دولار لكل ميغا وات، خلال عام 2016، ليكون أقل بنسبة ضئيلة من متوسط سعر طاقة الرياح في الولايات المتحدة (1,66 مليون دولار لكل ميغا وات).

تقوم هذه البيانات على متوسط الأسعار في 58 من الأسواق الناشئة، بما في ذلك الصين والهند والبرازيل، وهذا يعني أن الطاقة المتجددة، ستكون وسيلة جذابة على نحو متزايد بالنسبة لشركات الاستثمار، في مجال إنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء في المستقبل.

في كانون الثاني 2016، حققت الهند رقماً قياسياً جديداً مع توقيع عقد لتوريد الطاقة الشمسية مقابل 64 دولار لكل ميغا وات/ساعة، وبحلول شهر آب، انخفضت الأسعار بشكل كبير إلى 29,10 دولار مقابل كل ميغا وات/ ساعة.

وتدخل مصادر الطاقة المتجددة بقوة في مجال تفويض الاعتماد على الوقود الأحفوري. وقد انتشرت وازدهرت الطاقة الشمسية لعدة أسباب، بما في ذلك انخفاض تكاليف المعدات، وإدخال نماذج العمل الجديدة مثل بطاريات تسلا المنزلية، وأيضا الاستثمار المتزايد في هذا المجال وتطبيق سياسات الطاقة النظيفة بشكل أكبر.

الجدير بالذكر أن هناك تقلبات في أسعار مصادر الطاقة المتجددة في أنحاء العالم جميعها، حيث لا تعد صفقات الطاقة الشمسية الأرخص في كل مكان «التكلفة تتوقف على توافر أشعة الشمس»، بالإضافة إلى العروض المقدمة من الحكومات.

ويعتبر الأمر تاريخياً بالنسبة لتكاليف الطاقة الجديدة في الدول النامية، بعد أن أصبحت الطاقة المتجددة أكبر مصدر لتشغيل القوى الجديدة في العالم.

هذا وتعتزم الصين استثمار حوالي 2,5 تريليون يوان (361 مليار دولار)، في مجال الطاقة المتجددة بحلول العام 2020.

إن تنفيذ الخطة سيخلق زهاء 13 مليون وظيفة في قطاع الطاقة، حيث أن الغرض من هذا البرنامج أن تصل حصة مصادر الطاقة المتجددة بحلول 2020 إلى نحو 15% من إجمالي إنتاج الطاقة أي ما يعادل 580 مليون طن من الفحم.

ومن المقرر أن تشمل الخطة مصادر الطاقة المتجددة بشكل عام، بما في ذلك محطات الطاقة النووية والكهرومائية، لتمثل خلال ثلاث سنوات نصف الطاقة الكهربائية المولدة في البلاد.

والصين هي ثالث دولة في العالم «بعد الولايات المتحدة وروسيا» بحجم احتياطي الفحم، لكن التوجهات الصناعية الحديثة، التي تدعو إلى استخدام الموارد الطبيعية دفعت بالصين، وبلدان أخرى من العالم، إلى الاستعاضة عن استخدام الفحم بالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة النووية والطاقة المائية.

«ديمقراطية الكربون»:

السلطة السياسية في عصر النفط



مع انتهاء عصر النفط، وبداية عصر الطاقات البديلة، يتضح أن السبب الرئيس وراء ذلك، ليس حرص الدول الغربية على الطبيعة، بل انتهاء الجدوى الاقتصادية القائمة على أعلى معدل ربح ممكن من الطاقة، وليس بزوغ فجر الطاقات البديلة القائمة على الاكتشافات والاختراعات العلمية، تلك التي جرى فمعاها طويلاً لصالح الاستثمار، حتى القفزة الأخيرة في الوقود الأحفوري.

الشركات النفطية الغربية الكبرى بالسيطرة على نفط المنطقة. ومع أن حقول النفط ومحطات الضخ وخطوط الأنابيب ومعامل التكرير في الشرق الأوسط، قد أصبحت في تلك الفترة مواقع نضال سياسي مكثف، فإنها لم تتح للمخترين فيها القوة اللازمة لإصابة منظومات الطاقة بالشلل، ولبناء نظام أكثر ديمقراطية. وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفر نظام بنته أنابيب واتفاقات البترول واحتكارات القلة -التي وفرت إمداده وتسعيه- إطاراً لسياسة الشرق الأوسط بعد الحرب، حلت محل الحاجة إلى الانتداب والوصاية والبرامج الغربية وغيرها من روافع القوة الإمبريالية.

حكومات مستقلة

ويتحدث الفصل السادس، عن ظهور حكومات مستقلة عن النفوذ السياسي البريطاني والفرنسي، في كل من العراق والجزائر وسورية وليبيا، وهو ما سمح باستعمال البترول كأداة لأغراض سياسية أكبر ترمي إلى تغيير السيطرة عليه، أو تغيير جوانب أخرى في النظام السياسي في الشرق الأوسط. ويدعو المؤلف في خاتمة الكتاب، إلى التقليل من الاعتماد على النفط، حيث أن عصر الوفرة أوشك على النفاذ، فالعالم يستعمل مخزونات البترول أسرع من قدرة من يطورون حقوله لاكتشاف إمدادات جديدة، وبحلول عام 2008 كان مقدار البترول المتدفق من الحقول المنتجة بالفعل يتراجع بأكثر من 4% سنوياً.

القرن العشرين، وزيادة أعداد العاملين في هذا المجال.

نفط الشرق الأوسط

ويتحدث عن بدايات إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط والجهود التي بذلتها الشركات الغربية، سواء المنتجة للفحم أو النفط للحد من إنتاج البترول، أو عرقلة المزيد من الاكتشافات! في إطار عملية «سيطرة» غربية على الطاقة في المنطقة خصوصاً، وفي العالم عموماً. لقد كانت السمة البارزة لنفط الشرق الأوسط، على مدار القرن العشرين، أنه كان على الدوام كثيراً جداً، وفي مواقع قليلة جداً، وربما هذا هو ما أدى إلى خضوعه لعملية «السيطرة» من جانب القوى الغربية السياسية والرأسمالية. ويشير إلى أن العالم الصناعي، الذي أنجبته الطاقة المستمدة من الفحم ثم البترول لاحقاً، كان عالماً استعماريًا، فبينما ساعد الفحم على تركيز غير عادي للإنتاج وللناس في المواقع قرب مناجم الفحم، حيث بدأ التصنيع، فإن الحاجة إلى مواد غير متاحة في المناطق الصناعية، كالكطن والسكر والمطاط والذهب قد شجعت على توسع الاستخراج المنجمي والمزارع الكبرى والاستيطان الاستعماري، عبر مناطق من العالم غير الأوروبي. ثم يناقش المؤلف، كيف أن أعباء التكلفة الاستعمارية في الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى، أدت إلى سيطرة إنجلترا وفرنسا على نفط العراق والسعودية وسورية، وهو ما أدى إلى قيام حفنة من

والقمع التي تستخدمها القوى التي تمارس الاحتلال، أو التي تستخدمها الأنظمة العسكرية. إن القيمة المحورية في المناقشات المتعلقة بالشرق الأوسط في الولايات المتحدة، تتمثل في: مسألة كيفية صنع «أنواع جديدة» من المواطن، ففي المناقشات بشأن الحرب في العراق، أو الإصلاح الاقتصادي، أو مستقبل فلسطين، أو الإسلام السياسي، أو العقبات التي تقف في وجه الديمقراطية، أو انتشار المعاداة للولايات المتحدة، أو الحركات في العام 2011 يجد المرء اهتماماً متواتراً بمسألة كيفية إنتاج «نوع جديد» من الفاعل السياسي! كيف يمكن خلق «ذوات سلطة» مجهزة بما يكفي لفرض حدود على السلطة، وباختصار تتساءل هذه المناقشات، عن الكيفية التي يمكن بها بناء أشكال جديدة للسلطة «أي ديمقراطية تحت السيطرة الغربية»! ويتحدث عن البدايات الأولى للمفاهيم الديمقراطية في الغرب، والتي ظهرت قبل نحو مائتي عام، مع بداية عصر الثورة الصناعية، واستخدام الفحم في إنتاج الطاقة بدلا من الخشب، إضافة إلى بداية ظهور الاستعمار الحديث. لقد تمكن النمو السريع للحياة الصناعية من هدم أشكال قائمة من أنظمة السلطة والحكم، وساهم تركيز السكان في المدن، وفي الإنتاج الصناعي كذلك، في تعبئة قوى جديدة فاعلة في العملية الديمقراطية، خصوصاً مع تنامي الاعتماد على الطاقة الناتجة من النفط، بدلا من الفحم في بداية

أهم الأحداث والاختراعات التكنولوجية عام 2016 «2/1»



شهد عام 2016 العديد من الابتكارات والأحداث التكنولوجية الثورية، التي شكلت علامة فارقة كبيرة في عالم التكنولوجيا المتطورة، على مدى السنوات الماضية.

وفيما يلي عرض لأهم الأحداث والاختراعات التقنية الرائدة على الأصدمة المختلف في عام 2016:

1- قناة RT تدخل فيديوهات بانورامية على أخبارها

بدأت قناة RT إنتاج أخبار بتقنية الفيديو بانورامية VR 360، وقد كانت القناة سباقة في إطلاق تطبيق خاص لمشاهدة هذا النوع من الفيديوهات. وتعتبر قناة RT أول قناة إخبارية تطلق تطبيقاً خاصاً بها لمشاهدة فيديوهات بانورامية - «RT360». كان ذلك في كانون الأول من عام 2015.

نُشر أول فيلم بانورامي خاص بـ RT يظهر الأضرار التي خلفتها الحرب في شرق أوكرانيا، وقد صُوّر باستخدام طائرة دون طيار للدمار الذي ألحقته الحرب بمنطقة دونباس.

2- أول خط للاتصال الكمي في روسيا مُد أول خط للاتصال الكمي المحمي في روسيا، من قبل العلماء في مركز التكنولوجيا الكمية الروسي. وأرسلت المعلومات المشفرة الأولى عبر خط تجاري للاتصال الكمي، يصل طوله إلى 30 كم.

يذكر أن ظاهرة «التشابك الكمي» تشكل أساساً للتكنولوجيات الكمية الحديثة، كما تلعب بصورة خاصة دوراً هاماً في حماية الاتصالات، إذ أنها تستبعد تماماً احتمال التنصت سراً عليها. وقد مدّ هذا الخط بين بنائيتين تابعتين لمصرف «غازبروم بنك» في موسكو.

3- أطول خط للاتصالات الكمية في العالم

أطلقت الصين خطاً للاتصال الكمي بطول 712 كيلومتراً ما يعني نقل المعلومات الحساسة بأمان، فيما يفترض أن يتم تمديد الخط ليصل إلى نحو ألفي كيلومتر تقريباً. ويربط الخط بين مدينة خفي، عاصمة مقاطعة انهوي، وشانغهاي التي تعدّ المركز الساحلي التجاري، وقد تم اختبار عملها عن طريق نقل مؤتمر عبر الفيديو بين المدينتين.

4- إعداد أول خارطة إلكترونية للتراث الأثري الروسي

وضع العلماء في معهد الآثار لدى أكاديمية العلوم الروسية نظام «آثار روسيا» الجغرافي المعلوماتي، بصفته أول خارطة إلكترونية للتراث الأثري الروسي تضم نحو 15 ألف أثر تاريخي وحضاري.

وقد تم تحميل معلومات عن 15367 معلماً أثرياً كانت قد درست في أعوام 2009 - 2012 في قاعدة البيانات التي صارت تشكل أساساً للخارطة الأثرية الإلكترونية. وأشار العلماء إلى وجود 133 ألف معلم أثري تمت دراستها منذ عام 1945 في روسيا.

5- اكتشاف أثري متعلق بسورية يغير مفاهيم تاريخية

قام علماء بريطانيون باكتشاف مفاجئ غير جنزياً موقّفه من تاريخ العلاقات التجارية بين بريطانيا وشرق المتوسط، إذ عثروا على أدلة تثبت صلات بين الأنجلوسكسونيين وسورية في القرن الـ 7 م.

ويعتبر هذا الإنجاز العلمي بالغ الأهمية، وقد تم تحقيقه بعد قيام العلماء بفحوصات كيميائية لقطع قار موجودة على متن قوارب كانت تستخدم كمقابر للأنجلوسكسونيين، تعود إلى القرن الـ 7 الميلادي، وعرث عليها في موقع ساتون هوو بمقاطعة سوفولك شرق إنجلترا في عام 1939، ضمن أحد أكبر الاكتشافات الأثرية في القرن العشرين.

6- ابتكار بطارية نووية خارقة تعمل لأكثر من 100 عام

قام علماء روس من جامعة سمارة القومية للبحوث، بالعمل على

تكنولوجيا تسمح بصنع بطارية نووية قادرة على العمل لأكثر من 100 عام، وتعتمد هذه التقنية على فكرة تحويل الطاقة المنبعثة من مصدر مشع إلى كهرباء يمكن استهلاكها.

7- تصميم أول شاشة يمكن طيها في العالم

صممت مؤسسة المركبات العالمية «GVT» أول شاشة في العالم يمكن تركيبها وبنائها بطريقة سهلة وسريعة كما في رفوف أثاث شركة إيكيا. ويمكن للشاشة Ox التحرك في أي مكان، فقد تم تركيبها باستخدام حوالي 60 قطعة خلال 12 ساعة، وفقاً لمؤسس الشركة توركيل نورمان.

8- شهر تموز 2016 الأشد حرّاً في تاريخ الأرض

شهدت الأرض أعلى درجات الحرارة في التاريخ خلال شهر تموز عام 2016 الذي كسر روتين سجلات الحرارة العالمية وفقاً لناسا.

أعلنت وكالة ناسا سابقاً: أن النصف الأول من عام 2016 كان الأكثر حرّاً على الإطلاق، وقال الدكتور غافن شميدت، عالم المناخ في ناسا ومدير معهد جودارد لدراسات الفضاء: «شهر تموز كان الأكثر حرّاً على الإطلاق».

9- الخبراء يرون أن العام 2016 هو الأدفأ في التاريخ

قال خبراء من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في جنيف، إن النصف الأول من العام الحالي، سجلت فيه معدلات قياسية في ارتفاع درجات الحرارة، وقد يكون العام الأدفأ على الإطلاق في التاريخ.

وأشار علماء الأرصاد الجوية، إلى أن الجليد في منطقة القطب الشمالي ذاب مبكراً وبسرعة، أما ثاني أكسيد الكربون، فتركيزه فاق 400 جزء من مليون.

وأوضح الخبراء أن متوسط درجات الحرارة في النصف الأول من عام 2016 ارتفع بنسبة 1,3 درجة مقارنة بمعدلات درجات الحرارة التي سجلت في أعوام نهاية القرن التاسع عشر.

10- ابتكار أول سمكة نانو في العالم تنقل الدواء داخل جسم الإنسان

طور مهندسون من جامعة سان فرانسيسكو اختراعاً مدهلاً، يتمثل في سمكة بحجم 100/1 من حبة الرمل، يمكنها حمل الأدوية إلى مناطق محددة في الجسم.

وقد صنعت أجزاء سمكة النانو من الذهب والنيكل، كما قام العلماء بتطبيق حقل مغناطيسي لتسهيل حركة الأجزاء المكونة من النيكل. ويعتبر هذا الاختراع هاماً للغاية في مجال الاستخدامات الطبية وبعض العمليات الجراحية.

11- تطوير ملابس بلاستيكية تبرّد الجسم

توصل الباحثون إلى ابتكار نسيج جديد، قد يغير نظرنا إلى الملابس التي يمكنها تبديد حرارة الجسم، وهو نسيج «nanoporous» المتكون من مادة مصنوعة من غشاء بلاستيكي، يسمح لضوء الأشعة تحت الحمراء بالمرور بسهولة، وبالتالي تبديد حرارة الجسم والحفاظ على البرودة في المناخات الحارة.

الليبيون أمام فرصة إحياء كيان الدولة



كان التدخل العسكري المباشر في ليبيا، وتدمير جهاز الدولة الليبي عن بكرة أبيه - تحت مسمى «منطقة حظر الطيران» فوق ليبيا التي وافق عليها مجلس الأمن في 17/أذار 2011- هو السبب الرئيسي فيما وصلت إليه البلاد حتى الآن، من اضطرابات سياسية وعسكرية، وتمدد للإرهاب على الأراضي الليبية، لكن عوامل عدة قد وقفت في وجه الإنهاء على ليبيا كدولة موحدة بشكل كامل، كهدف أمريكي عنوانه: ليبيا نقطة توتر على الحدود المصرية- الجزائرية، وخران دائم لتصدير الإرهاب..

■ فادي خضر

يتعلق جزء مهم من هذه العوامل المعيقة للهدف الأمريكي باستفاقة دول الجوار الليبي، على خطر امتداد التوتر من ليبيا عبر حدودها، والمقصود هنا مصر والجزائر على وجه التحديد، بالإضافة إلى حسابات الدول الأوروبية المستثمرة في ثروات ليبيا من نفط وغاز، ودخول روسيا بشكل فاعل على خط التطورات في البلاد..

صراع طرابلس- طبرق

26 مليار دولار هي موازنة العام 2017، لـ 6 ملايين نسمة في ليبيا، وأغلب هذه الميزانية سيخصص للرواتب الحكومية، ودعم المحروقات والمواد الغذائية للمواطنين، بحسب تصريحات «حكومة الوفاق الوطني»، هذه إشارة إلى الكم الهائل لمقدرات ليبيا الاقتصادية، حتى في ظل التوترات السياسية والعسكرية، وهي مرجحة للزيادة في حال انخفاض هذه التوترات، وبالتالي، فإن القوى السياسية الليبية المتنازعة بين شرقها وغربها- بين طبرق وطرابلس، يأمل كل منها في حيازة أكبر قدر من النفوذ السياسي يترجم لاحقاً بالمعنى الاقتصادي، وهذا هو أحد أوجه الصراع الدائر في البلاد.

لكن عدم اعتراف مجلس النواب في طبرق، بحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج في طرابلس، والخلاف مؤخراً حول شرعية المجلس الرئاسي، المنبثق عن اتفاق الصخيرات، وعدم إيجاد صيغة مشتركة لتوحيد القوات العسكرية بتجمعاتها الكبيرة في طبرق شرقاً ومصراته غرباً، هذه الخلافات وغيرها، لا يمكن ردها فقط لأسباب داخلية بحتة، بالنظر إلى أن تفكك الدولة الليبية قد سمح موضوعياً بتدخلات خارجية مؤثرة بقوة، دعمت أطرافاً بعينها على حساب أطراف أخرى، وهو ما كرس الاستعصاء السياسي الحالي وعززه.

حسابات الجوار الليبي

التدخلات الخارجية هنا، معقدة، باختلاف مصالح كل طرف معني بالوضع الليبي، فأوروبا يعينها من الملف الليبي بالمقام الأول، تركيبة سياسية محددة، تضمن لها استثماراتها الحالية وتعززها في المستقبل، وبدرجة أقل ضبط مسألة الهجرة غير الشرعية عبر السواحل الليبية، بينما تبتغي مصر والجزائر من مواقفها اتجاه ليبيا ما يخص أمنها القومي، وعدم نفاذ التوتر عبر حدودها، وتؤيد روسيا توجهات

البلدين إلى حد كبير، وتنسق معهما في هذا الخصوص، وهذه المصالح هي خطوط عامة تتقاطع وتفترق إذا أردنا الدخول في تفاصيل الصراع السياسي والعسكري.

لكن المؤكد، في ظل هذه الاختلافات، هو: أن القاسم المشترك بين رؤى هذه الدول على اختلاف مصالحها، هو الميل نحو استقرار ليبيا عسكرياً وأمنياً بالدرجة الأولى، أخذين بعين الاعتبار تحول ليبيا إلى قبلة للمنظمات الإرهابية من أنحاء العالم كلها، حيث يتم استقدامهم وتوريدهم من وإلى سورية والعراق بحسب الحاجة، بالتالي، فإن الهدف الأمريكي بتسعين الأوضاع في شمال أفريقيا على العموم، يفقد بريقه بشكل تدريجي، وما يعززه هو تراجع الولايات المتحدة، في قدرتها على التجبيش القسري لدول غربية، أو خليجية لتنفيذ أهدافها في ليبيا، أي أن مصالح الدول المعنية بالوضع الليبي وتحديداً أوروبا، قد وصلت إلى مفترق طرق في البحث عن مصالحها مع الطرف الأمريكي.

روسيا في الواجهة السياسية

لم يكن اتفاق الصخيرات في نهاية العام 2015، والذي أسس لحكومة الوفاق الوطني، ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، كافياً لإتمام التوافق بين الليبيين، وهو ما يعني أنه لم يعكس تماماً موازين القوى في الداخل الليبي، وبالتالي، استمر الصراع السياسي، وحاول كل طرف إثبات وزنه السياسي، بما يمكن تحقيقه على الأرض، وتحديداً فيما يخص المناطق التي سيطرت عليها التظيمات

المتشددة، فاتجهت القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني إلى مدينة سرت، وأنهت تواجد تنظيم «داعش» هناك، بينما توجهت القوات الموالية لمجلس النواب في طبرق بقيادة اللواء، خليفة حفتر، نحو بنغازي واستطاعت تحريرها أيضاً.

وهو ما أرسى إلى حد كبير، توازناً مختلفاً نسبياً، عما كان عليه في نهاية العام 2015، ما دفع القوى المصرية على إحياء كيان الدولة الليبية، إلى تحريك الحالة السياسية باتجاه توافق جديد بين الليبيين.

في هذا السياق جاءت التحركات المصرية المكثفة، في كانون أول الماضي، باجتماع 45 شخصية ليبية، تدارست على مدار يومين جملة الأوضاع في ليبيا، بمشاركة مصرية رفيعة المستوى، تمثلت بحضور رئيس الأركان المصري، ووزير الخارجية، سامح شكري، حيث جرى التوافق على بيان صدر في ختام الاجتماعات، تضمن العديد من النقاط التوافقية، ومنها: التأكيد على وحدة التراب الليبي وحرمة الدم، وأن ليبيا دولة واحدة لا تقبل التقسيم.

بعدها مباشرة، شهدت العاصمة المصرية اجتماعات أخرى خلال اليومين الماضيين، برعاية ومشاركة الفريق محمود حجازي، ضمت تركيبة سياسية وإعلامية وثقافية من العناصر الموالية لنظام العقيد معمر القذافي، ومؤيدي الاحتجاجات في شباط 2011، واستهدفت التوافق على قاعدة مشتركة، لتحقيق التوافق في ليبيا بما يحقق مصالح الشعب الليبي، ويؤسس هيكل بناء الدولة.

هذه التحركات المصرية وغيرها من التحركات الجزائرية أيضاً، جاءت مدعومة بالوجود الروسي الساعي لحالة الاستقرار في ليبيا، ففي حديثه لوكالة «بلومبرغ»، أكد غينادي غاتيلوف، نائب وزير الخارجية الروسي، على عدة نقاط فيما يخص الوضع في ليبيا، فمن جهة أكد على ضرورة إشراك قائد الجيش الليبي اللواء، خليفة حفتر، في إدارة ليبيا، مشيراً إلى أن «حفتر يحارب بنشاط مقاتلي تنظيم داعش الإرهابي»، بينما نعى بطريقة غير مباشرة اتفاق الصخيرات، الذي جاء به المبعوث الدولي، مارتن كوبلر، كونه لا يناسب موازين القوى في الداخل الليبي، منوهاً بأن سياسة المبعوث الدولي الداعمة لحكومة طرابلس، التي دخلت علاقتها مع حفتر في طريق مسدود تعني وجود عوائق في التسوية السياسية اللازمة في البلاد، معتبراً أن حكومة الوفاق الوطني لا تستطيع بدء العمل كما يجب، لأنها لا تسيطر إلا على جزء صغير فقط من ليبيا، وأن بلاده تقيم اتصالات مع كل الأطراف في ليبيا بما في ذلك مع رئيس حكومة الوفاق الوطني، فايز السراج، ونائب رئيس الحكومة، أحمد معيتيقة.

وفي ظل هذه التحركات المصرية- الجزائرية، والروسية التي تشهد تنسيقاً دون شك، يمكن القول: أن المخاوف من تفكك ليبيا في طريقها إلى الزوال، وأن إنتاج حكومة توافقية جديدة من شأنها بالدرجة الأولى توحيد الفصائل العسكرية المشتتة، في كيان واحد، كطريق لإحياء الدولة الليبية من جديد.

في ظل هذه التحركات المصرية- الجزائرية والروسية التي تشهد تنسيقاً دون شك يمكن القول أن المخاوف من تفكك ليبيا في طريقها إلى الزوال

لم يكن اتفاق الصخيرات في نهاية العام 2015 والذي أسس لحكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة كافياً لإتمام التوافق بين الليبيين

الصورة عالمياً



• قالت البحرية الصينية: إن حاملات الطائرات الوحيدة التي تملكها البلاد قد أجرت تدريبات عسكرية في بحر الصين الجنوبي، في ظل التصعيد الذي تمارسه الولايات المتحدة في المنطقة.



• أبدى وزير كوري جنوبي، عزم سيول على نشر الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ «ثاد» هذه السنة، رغم معارضة الصين، في ظل معارضة قوية من نواب البرلمان الكوري الجنوبي.



• واصلت أسعار النفط في الأسواق العالمية ارتفاعها، منذ يوم الأربعاء 4/كانون الثاني، مدعومة بسريان مفعول اتفاق كبار منتجي الخام الخاص بخفض الإنتاج في إطار منظمة «أوبك».



• أكدت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغريني، على ضرورة المحافظة على ما سمته بالاتفاق النووي التاريخي المبرم مع الجانب الإيراني، لأنه يصب في مصلحة الجميع.



• فيما بدأ انه محاولة جديدة للتونير في القوقاز، قالت وزارة الطوارئ في أذربيجان: إن انفجاراً وقع في خط أنابيب الغاز قرب العاصمة باكو في وقت مبكر من صباح الاثنين الماضي.



• أرسلت روسيا سفينتين حربيتين إلى الفلبين، في أول تواصل رسمي بين البحريتين، في الوقت الذي يتجه فيه الرئيس الفلبيني، رودريجو دوتيرتي، صوب الخصوم التقليديين للولايات المتحدة الأمريكية.

شبح الـ«فريكست»:

هل ستكون فرنسا خارج الاتحاد؟



تعهدت رئيسة «الجبهة الوطنية الفرنسية»، مارين لوبان، في حوار مع صحيفة «الديمقراطية» اليونانية، بالخروج من الاتحاد الأوروبي في حال فوزها بالانتخابات الفرنسية القادمة، مؤكدة أن «الفريكست» أي انسحاب فرنسا من الاتحاد الأوروبي - هو جزء من سياستي».

■ سعد خطار

دعت لوبان دولاً أخرى - مثل البرتغال وإسبانيا وإيطاليا واليونان - للخروج من الاتحاد الأوروبي، قائلة: إن على سكان أوروبا «التحرر من العبودية وابتنزات المسؤولين في بروكسل، والاهتمام قبل كل شيء بالسيادة الوطنية»، مشيرة إلى أن «البريطانيين أدركو هذا، ولذلك صوتوا لمصلحة الانسحاب من الاتحاد الأوروبي».

وأشارت لوبان، إلى أن البريطانيين ما كانوا ليوافقوا على إحلال اليورو محل الجنيه الإسترليني، لأنه أيضاً استخدم اليورو لوظ ارتفاع الأسعار والضرائب والبطالة وانخفاض المرتبات والمعاشات التقاعدية، وبالتالي، زاد فقر الناس. وبحسب قولها، يجب إلغاء صندوق النقد الدولي، لأنه يساعد على إفقار الشعوب. كما تنظر لوبان إلى عضوية فرنسا في «الناتو» بعين الشك، لأنه بحسب قولها يخدم مصالح الولايات المتحدة فقط.

باريس ليست لندن

تشير نتائج استطلاع الرأي، الذي أجراه مركز «TNS Sofres» في شهر حزيران

الماضي، إلى أن 33% من الفرنسيين الذين شاركوا في الاستطلاع يؤيدون خروج فرنسا من الاتحاد الأوروبي، فيما لو جرى الاستفتاء حينها. وأن 45% من المشتركين لا يريدون الانسحاب منه. أي أنه حتى بعض المتعاطفين مع «الجبهة الوطنية» لا يعبرون عن موقف موحد من هذه المسألة، حيث إن 74% من أنصار «الجبهة» نفسها أعربوا عن تأييدهم الخروج من الاتحاد الأوروبي.

من جانب آخر، بينت نتائج الدراسة التي أجراها «Pew Research» في الشهر نفسه، أن 38% فقط من الفرنسيين لديهم موقف إيجابي من الاتحاد الأوروبي في حين أن 61% موقفهم سلبي. ووفق رأي الخبراء، ليس من مصلحة باريس الخروج من الاتحاد الأوروبي، كما هو الحال بالنسبة للنسب.

وتقول رئيسة مركز الدراسات اليورو-أطلسية والأمن العالمي في الأكاديمية الدبلوماسية لوزارة الخارجية الروسية، تاتيانا زفيريفا: إن «علاقة فرنسا بالاتحاد الأوروبي تختلف تماماً عن علاقة بريطانيا، لأن موقف البريطانيين من الاتحاد الأوروبي كان سلبياً دائماً. فهي لم تساهم في عملية

التكامل الأوروبي كما ساهمت فرنسا. لقد حصلت بريطانيا على استثناءات عديدة في نشاط الاتحاد، حتى أنها لم تشارك في عدد من نشاطات الاتحاد. إضافة إلى أنها حجت العديد من المبادرات الفرنسية والألمانية، بشأن تطوير عملية التكامل. في حين تنسب فرنسا إلى الدول المبادرة فيه».

هناك مكان للمفاجآت

وتشير زفيريفا: إلى إن المزاج العدائي للاتحاد الأوروبي بدأ مع بداية القرن الحالي، ف«الاتحاد الأوروبي توسع، وهذا أثار مشكلة للفرنسيين، حيث قبل كل شيء، ظهرت لديهم مخاوف إزاء الحفاظ على أماكن عملهم. لأنه مع نمو العولمة تعززت الشكوك بالاتحاد الأوروبي وأزمة اللاجئين الأخيرة تأثرت فرنسا سلباً». ومع ذلك، تقول زفيريفا: إن المزاج المعادي للاتحاد في فرنسا ليس قوياً كما كان في بريطانيا، ف«الأحزاب الكبيرة لا تطرح هذه المسألة، على الرغم من أنها ترفع شعارات تعود إلى لوبان. فمثلاً: أثرت في فرنسا أزمة ديون منطقة اليورو، ما اضطرها إلى شد الأحزمة خلال السنوات الخمس الأخيرة، خلال الأزمة. وهذا أثر في مزاج

السكان أيضاً». وتدل معطيات مركز «يوروباروميتر»، التي نشرت في خريف هذه السنة، أن المسائل الرئيسة التي تقلق الفرنسيين هي البطالة «49%» والهجرة «19%». ومع ذلك ينظر «56%» نظرة تفاؤل إلى مستقبل الاتحاد الأوروبي.

من جانب آخر، بينت نتائج استطلاع أجراه مركز «YouGov» أن 63% من سكان فرنسا يتعاطفون مع «الشعبوية الشمولية». أي تحتل المرتبة الثالثة بعد رومانيا 82% وبولندا 78%، مع أن لوبان تحظى وفق الخبراء فقط بدعم 30 - 35% من السكان. أي أنها لن تفوز بالانتخابات الرئاسية التي ستجري في ربيع السنة المقبلة.

ويبقى ينتظر نتائج الانتخابات الفرنسية، والتي قد تكون رغم آراء الخبراء، مفاجئة، فهم أكدوا سابقاً احتمالات فوز كلينتون وهزيمة ترامب في الولايات المتحدة، وجاءت النتائج عكسية، الأمر الذي قد يحدث في أوروبا وفي فرنسا كذلك. وإن كان من توقعات محتملة، فهي فوز تيارات سياسية رافضة للهيمنة الأمريكية، وداعية لعلاقات جيدة مع روسيا، أما إن كانت لوبان أم غيرها، فذلك يتصل مباشرة بضرورات «النخب» الفرنسية حتى موعد الاستحقاق الانتخابي.

بينت نتائج الدراسة التي أجراها «Pew Research» أن 38% فقط من الفرنسيين لديهم موقف إيجابي من الاتحاد الأوروبي في حين أن 61% موقفهم سلبي

تشومسكي: عن العزلة الأميركية والعصاب الصهيوني؟



في 23 كانون الأول 2016، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار (2334)، بالإجماع، مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت. وهو القرار الذي نال حصة كبيرة من الانتقادات الصهيونية من جهة، والدعم الواسع من داعمي القضية الفلسطينية من جهة أخرى.

■ نعوم تشومسكي

أعاد القرار التأكيد على «أن سياسة إسرائيل» وممارساتها في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ العام 1967 ليس لها شرعية قانونية، وتشكل عقبة خطيرة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وندعو مرة أخرى «إسرائيل»، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى التقيد الدقيق باتفاقية جنيف الرابعة (1949)، والغاء تدابيرها السابقة والامتناع عن اتخاذ أي إجراء، من شأنه أن يؤدي إلى تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي، أو يؤثر مادياً على التكوين الديموغرافي للأراضي العربية المحتلة منذ 1967، بما فيها القدس، ولا سيما عدم نقل أقسام من سكانها المدنيين إلى الأراضي العربية المحتلة».

الولايات المتحدة.. لا تستطيع

إعادة التأكيد هي أمر لا بد منه، إذ أن الاقتباس أعلاه هو من قرار مجلس الأمن رقم 446، بتاريخ 12 آذار 1979، وكانت خلاصة التصويت عليه ووقوف 12 صوتاً معه، وعدم ووقوف أي صوت ضده، مع امتناع 3 عن التصويت، هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والخروج. والفرق الأساسي اليوم هو أن الولايات المتحدة باتت تقف وحدها ضد العالم كله، وهذا ما يمثل علامة أخرى على تزايد عزلة الولايات المتحدة على الساحة العالمية، والمقصود تحديداً في عهد أوباما. وهي عزلة من المرجح أن تزداد في ظل إدارة دونالد ترامب، وقد ازدادت بالفعل، حتى قبل توليه مهام منصبه.

يبقى السؤال مفتوحاً: لماذا اختارت إدارة أوباما الامتناع عن التصويت، بدلاً من استخدام حق النقض؟ ما من أدلة مباشرة لدينا، لكن هناك بعض التخمينات المنطقية. لقد أثار موجات من الدهشة («السخرية») استخدام أوباما حق النقض في شباط 2011 حيال قرار مجلس الأمن الدولي، الذي يدعو إلى تنفيذ السياسة الأميركية الرسمية، ولعله شعر بأنه سيكون من الإغراط تكرار ذلك، إذا ما أراد إنقاذ أي شيء من إرثه المتعثر، بين تلك القطاعات من السكان، التي يهملها القانون الدولي وحقوق الإنسان. هذا عدا عن أنه غير قادر فعلياً على فرض منع اتخاذ القرار. ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن الرأي في شأن الكيان الصهيوني قد تحرك في السنوات الأخيرة صوب انتقاد السياسات الصهيونية بين «الديموقراطيين» الليبراليين، ولا سيما بين الشباب. أشار امتناع الولايات المتحدة عن التصويت هذا العام، ضجة في الكيان،

وفي الكونغرس الأميركي أيضاً، لدى «جمهوريين» و«ديموقراطيين» بارزين، إلى درجة تقديم مقترحات بالامتناع عن تمويل الأمم المتحدة، رداً على هذه «الجريمة العالمية». وندد رئيس الوزراء الصهيوني، بنيامين نتنياهو، بأوباما وتصرفاته «المخادعة المعادية لنا»، واتهم مكتبه أوباما بـ«التواطؤ» وراء الكواليس مع «العصابة» في مجلس الأمن الدولي، التي قَدّمت «أجزاء أدلة لا تكاد ترقى إلى مستوى الفكاهة المريضة».

أوباما أكثر الداعمين

الواقع مختلف أشد الاختلاف، عن القول بأن إدارة أوباما لا تحب الكيان. فأوباما كان في الواقع قد حطم الأرقام القياسية جميعها، في تقديم الدعم للكيان، دبلوماسياً ومالياً على حد سواء. وكان ديفيد غاردنر، المتخصص في شؤون الشرق الأوسط في صحيفة «فايننشال تايمز»، قد وصف هذا الواقع بدقة: «علاقات أوباما الشخصية مع نتنياهو كثيراً ما كانت علاقات مسمومة، لكنه الأكثر تأييداً للاحتلال بين الرؤساء؛ هو الأشد إسراراً في الدعم العسكري، والأشد ثقة من حيث استخدام الفيتو الأميركي في مجلس الأمن.. ولم يأت انتخاب دونالد ترامب إلى الآن بما يزيد على تعريبات مثيرة للجدل، فيما يتعلق بهذه أو تلك، من العقد الجيوسياسية. لكن النذر هي نذر شؤم. ثمة حكومة ائتلافية في الكيان تميل نحو اليمين المتطرف، وتلتحق بها إدارة أميركية شعبية قومية تتبنى نهج الإسلاموفوبيا».

الصهيونية، ضد إجماع مجلس الأمن الدولي. ومع ترامب ومؤيديه في الكونغرس من الحزبين، ستكون الولايات المتحدة أكثر عزلة.

من جهة أخرى، تتلقى واشنطن ضربات مؤلمة في آسيا، حيث يتدافع حتى أوثق حلفاء الولايات المتحدة «باستثناء اليابان»، بما في ذلك المملكة المتحدة، على «بنك تنمية البنية التحتية الآسيوية» الموجود في الصين وعلى «الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة» الموجودة في الصين أيضاً، بما في ذلك اليابان في هذه الحالة. وتضم «منظمة شنغهاي للتعاون» الموجودة في الصين، دول آسيا الوسطى وسيبيريا بمواردها الغنية، والهند، وباكستان، وقريباً ربما إيران وتركيا. وقد رفضت هذه المنظمة طلب الولايات المتحدة الحصول على صفة مراقب وطلبها بإزالة قواعدهما العسكرية جميعها من المنطقة.

لقد شهدنا، بعد انتخاب ترامب مباشرة، ذلك المشهد اللافت الذي أخذت فيه المستشار الألمانية أنجيلا ميركل زمام المبادرة، وراحت تلقي المحاضرات على واشنطن، في ما يتعلق بالقيم الليبرالية وحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، راح العالم، منذ 8 تشرين الثاني، يتطلع إلى الصين، لأداء دور قيادي في إنقاذ العالم من كارثة بيئية، فيما تتركس الولايات المتحدة نفسها لتقويض هذه الجهود، في عزلة عجيبة من جديد. تشير الصورة المتنامية إلى بروز «نظام عالمي جديد»، نظام يختلف كثيراً عن الصور المعتادة ضمن المنظومة العقائدية.

من جهة أخرى، ندد نتنياهو، في تعليق لافت، بـ«العصابة» العالمية بوصفها برهاناً على «انحياز العالم القديم ضد إسرائيل»، وهذه عبارة تذكرنا بتميز دونالد رامسفيلد في العام 2003 بين «أوروبا القديمة» و«أوروبا الجديدة». وفي هذا إشارة إلى أن دول «أوروبا القديمة»، الدول الكبرى في أوروبا، هم «الأشرار» الذين تجرأوا على احترام آراء أغلبية شعوبهم الساحقة، ورفضوا الانضمام إلى الولايات المتحدة في جريمة العصر، غزو العراق. أما دول «أوروبا الجديدة» فهم «الأخيار» الذين تجاهلوا أغلبية كبرى، وأطاعوا السيد. وكان الأبرز بين «الأخيار» الإسباني خوسيه ماريأ أثنار، الذي رفض الإجماع على معارضة الحرب في إسبانيا و«كوفي» بالدعوة للانضمام إلى بوش وبلير في الإعلان عن الغزو.

نظام مختلف عن الصور المألوفة

تستحق النزعات التي تتنامى في النظام العالمي بعض الاهتمام. وكما لاحظنا، فإن الولايات المتحدة تغدو أكثر عزلة مما كانت عليه في السنوات الأخيرة، عندما كانت استطلاعات الرأي التي تديرها الولايات المتحدة وتعرف واشنطن نتائجها بلا شك، من دون أن تُنشر تقارير عنها تكشف أن الرأي العام العالمي يعتبر الولايات المتحدة، التهديد الرئيس للسلم العالمي، من دون منازع. وفي ظل إدارة أوباما، فإن الولايات المتحدة، تقف الآن وحدها في الامتناع عن التصويت على المستوطنات

أوباما كان في الواقع قد حطم الأرقام القياسية جميعها في تقديم الدعم للكيان دبلوماسياً ومالياً على حد سواء

تشير الصورة إلى بروز نظام عالمي جديد كثيراً عن الصور المعتادة ضمن المنظومة العقائدية

توازنات العالم في خدمة القضية الفلسطينية



■ وائل سعد

يعتبر التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم «2334»، شرعية الاستيطان الصهيوني، بداية انعطاف نوعي في التعاطي الدولي مع المسألة الفلسطينية، أساسه تغيرات موازين القوى الدولية، وعدم اقتصارها على الطروحات الأمريكية المرتكزة بالأساس على «اتفاقية أوسلو»، وما تبعها من تنسيق أمني وغيره..

استغفر هذا القرار كيان الاحتلال، مع أنه قرار «غير ملزم التنفيذ»، لكن هذا الاستنفاذ الصهيوني، والهجوم الدبلوماسي على عشرات الدول الصديقة، قبل العدو بالنسبة له، مرده الخوف من وضع القضية الفلسطينية على مسار جديد مغاير لما عهد، وارتاح له في العقدين الأخيرين على أقل تقدير..

مبادرة فرنسية مشبوهة

تحضر فرنسا لإقامة مؤتمر دولي موسع تشارك فيه 70 دولة، بغية تحديد المبادئ الكبرى لتسوية «الصراع الإسرائيلي الفلسطيني» قبل الدخول في فترة انعدام يقين مطلق، بحسب ما نقلته صحيفة «معاريف» الصهيونية عن «موظفين فرنسيين رسميين»، وأضافت مصادر الصحيفة أنه «لن تكون هناك تعهدات محددة، لكن ينبغي على الأقل، أن نحاول حفر المبادئ الأساسية في الرخام».

بغض النظر عن صحة المعلومات من عدمها، فالمؤكد بالوقائع تؤكد صحف العدو، والفرنسيين أيضاً، فهم يعلنون صراحة المخاوف من «انعدام اليقين المطلق»، أي قدرة القوى المساندة لكيان الاحتلال في دعم خياراته وسلوكه فيما يخص القضية الفلسطينية، فحتى خيار «حل الدولتين»، الذي تتأفف منه حكومة الكيان، وتطمع في تحصيل شروط تفاوض أفضل، بات في مهبط

المتحدة، وما زالت «إسرائيل» تجهل سياساته تجاه الشرق الأوسط.. والأجندة السياسية في أوروبا، والانتخابات في فرنسا وألمانيا، وغيرها الكثير، ترفع مستوى عدم اليقين، ونحن بحاجة إلى أن نكون جاهزين».

هذه الحالة، التي تصيب كيان الاحتلال، نتيجة الفراغ الأمريكي سريع التشكل نسبياً في المنطقة، إضافة إلى الحالة الدولية المتغيرة إزاء القضية الفلسطينية، والذي سيشهد دون أدنى شك تطورات جديدة لصالح الشعب الفلسطيني، هذا كله يتيح فرصة تاريخية أمام القوى الوطنية الفلسطينية، على اختلاف انتماءاتها السياسية، لتوحيد الصف حول برنامج وطني بسقوف ضامنة لحقوق الشعب الفلسطيني، وأي توجه غير هذا سيسوق أصحابه للمساءلة أمام الجماهير التي قدمت ما قدمته لهذه القضية، ولن تتنازل عن حقوقها، وليس لدى الفلسطينيين أسهل من تغيير الولاءات في حال النقمة على المتخاذلين، عندما تتضح الظروف.

الاحتلال صدمة، أساسها البرود الأمريكي في دعمه لمصالح الكيان، وهو الطريق الإجباري وليس الاختياري للأمريكيين، الذين يعانون تراجعاً حاداً في القدرة على التحكم بمجريات الأحداث على مستوى المنطقة برمتها. في هذا السياق، يقول رئيس حكومة العدو، بنيامين نتانياهو، في اجتماع سنوي مع رؤساء بعثات دبلوماسية صهيونية في أوروبا، يوم 3 كانون الثاني الحالي: «إن علينا أن نركز جهودنا السياسية في الوقت الحالي لمنع تنظيم التصويت على قرار جديد»، في إشارة إلى قرار إدانة الاستيطان، أي أن «إسرائيل» تنتقل إلى حالة «الدفاع عن وجودها» غير الشرعي في وجه احتمال صفعات جديدة ضمن المنظمات الدولية، وهو ما يدركه العدو تماماً.

وأيضاً، أشار رئيس كيان الاحتلال، رؤوفين ريفلين، الاثنين 2 كانون الثاني الحالي، إلى وجود «تحديات غير واضحة، تواجه «إسرائيل».. مستوى عدم اليقين هذا العام مرتفع، بشكل خاص، أكثر من أي وقت مضى هناك، فهناك رئيس جديد في الولايات

الفلسطيني، هو إحدى المهمات التي يأمل الفرنسيون، ومن خلف الستارة الأمريكيون، الوصول إليها في المؤتمر.

روسيا بين الرمزية والجديّة!

أرادت روسيا إرسال رسالة واضحة للفرنسيين، مفادها أنها موجودة وناشطة على مسار حل هذا الملف، وإصرارها على إيصال الرسالة بصوت عال، كان عن طريق إقامة نشاط مماثل، مترام مع المؤتمر الفرنسي، فأعلن معهد الاستشراق الروسي أنه سينظم أواسط الشهر الحالي، اجتماعاً للممثلين عن الفصائل الفلسطينية، لبحث سبل تجاوز الصراع الداخلي بينها وإحياء الوحدة الوطنية.

وأوضح المعهد، في 2 كانون الثاني الحالي، أنه من المقرر أن يركز الاجتماع على حل النزاع بين الفصائل الفلسطينية. ومن المتوقع أن تلتقي الوفود المجتمعة، بوزير الخارجية الروسي ونائبه، سيرغي لافروف، وميخائيل بوغدانوف، في موسكو.

واللافت في الدعوة الروسية كان عدم اقتصارها على حركتي «فتح» و«حماس»، بل تعدتها لتصل الدعوات إلى معظم الفصائل الرئيسية، وضمناً «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، حسب ما أكده القيادي فيها، قائد الغوري، في حديثه لوكالة «نوفوستي» الروسية.

ومن المتوقع أن تتسع دائرة الدعوات، لتشمل باقي الفصائل الفلسطينية، لتثبيت نموذج جديد في التعاطي الدولي مع القضية الفلسطينية، مغاير لما تسوقه القوى الغربية في اقتصار اتصالاتها مع السلطة الفلسطينية.

استغلال مرحلة الصدمة

تعيش الدوائر السياسية في كيان

اللافت في الدعوة الروسية كان عدم اقتصارها على حركتي «فتح» و«حماس».. بل تعدتها لتصل الدعوات إلى معظم الفصائل الرئيسية

ما لدى الروس وما لدى الفرنسيين

يحمل النشاط الروسي مؤخراً، حول المسألة الفلسطينية، فهماً ملموساً لواقع التوازنات الدولية، وتغير ذلك الإطار الذي بني على أساسه كيان الاحتلال، ونال الرعاية الأمريكية في مرحلة لاحقة. ويحمل أيضاً فهماً لواقع الانقسامات الفلسطينية، التي أصبحت عثرة، دون تحقيق السقوف التي كان من الممكن تحقيقها سابقاً.. هذا ما يفسر إلى حد كبير منطق النشاط الروسي مؤخراً في هذا الملف. أما التحركات الفرنسية، فتبدو متجهة اليوم نحو تثبيت ما لا يمكن تحقيقه لاحقاً لمصلحة كيان الاحتلال، من خلال تعويم السلطة الفلسطينية المتداعية في الداخل أصلاً «كمواجه» وحيد في مقابل كيان الاحتلال.

2017.. على طريق النظام العالمي الجديد



شهد العام الماضي تغيرات جذرية في السياسة العالمية، لا يصعب تفسيرها بعد وقت على حدوثها. لكن قبيل صدورها، لم يتوقع أحد، تقريباً، نتائج الاستفتاء في المملكة المتحدة مثلاً، أو نتيجة الانتخابات في الولايات المتحدة، أو حتى اعتذار أنقرة المفاجئ من موسكو والاستئناف السريع للعلاقات الروسية - التركية.

■ بقلم: فيودور لوكيانوف
إعداد: رنا مقداد

لا شك في أن ما حدث في 2016، هو نتيجة للتغيرات التي تراكمت منذ وقت طويل. فمرحلة «ما بعد الحرب الباردة» قد انتهت حين ساد الاعتقاد بأن النظام العالمي السائد يترسخ. وفي الواقع، كما اتضح في ما بعد، أن الذي حصل هو أمركة «هيمنة الطابع الأميركي على» المؤسسات الغربية، التي استخدمت في «الحرب الباردة» والمواجهة بين القطبين الدوليين، وليس بناء نظام جديد، بل تكييف القديم. لكن هذا كله لم ترتج منه فائدة. فالظروف المختلفة نوعياً في العالم، كانت وراء ظهور أشكال أخرى من العلاقات.

المشهد العام نحو الانعطافات

اليوم، صار هذا التغيير واضحاً. لكن ما لم تتضح معالمه بعد هو البديل الجديد «عن النظام البائت». ويبدو أن موجة سيادة الدول «الاستقلالية» ترجح، وأن الابتعاد عن العولمة هو النزاع الراجح، رغم أن أحداً لم يتخل عن الاعتماد المتبادل بين الدول، والترابط، ولم يقطع الوشائج بينها.

وفي سياق تغير الأنظمة السياسية، تقع المسؤولية الأساسية على عاتق القادة، الذين يفترض بهم أن يديروا هذه العملية ويوجهوا الدفة. وكلما كانت القواعد أقل وضوحاً وأكثر التباساً، صار الاعتماد أكبر على صواب القرارات المتخذة في لحظة محددة. وهذا وثيق الصلة بنوع القيادة وما تتسم به من صفات. فمن هم الأشخاص الذين رسمت قراراتهم وجه عام 2016؟

في رأي شخصي لكاتب هذه السطور، من تصدر وجه السياسة العالمية، رغم أهميته المتواضعة، هو الرئيس الفيليبيني، رودريجو دوتيرتي، الذي انتخب في حزيران، وصارت بلاده مذاك مصدراً للأخبار. فهو «الرئيس الفيليبيني» مجرد تجسيد للاتجاه العالمي السائد اليوم، كما غيره من قادة حركة «بريكسيتم» الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي» في بريطانيا وغيرهم من الشخصيات التي توصف بالشعبوية.

تجمع هذه الشخصيات الرافض الصارخ للمؤسسات الدولية والنظام الدولي، وللفظ التوسل بالتعابير الصحيحة سياسياً، أي الخروج عن المتعارف عن قبوله في عالم السياسة، والمبادرة إلى أفعال تلقى قبولاً شعبياً لكنها تخرج عن المعايير المقبولة، وأحياناً على القوانين الراسخة، إلى الرغبة في تغيير جذري في توجهات السياسة الخارجية.

وفي الأوقات العادية، أي تلك التي كانت سائدة إلى وقت قريب، كان

محكوماً على مثل هذه السياسة بالفشل، ولكن اليوم، كل شيء اختلف: فالسياق الخارجي «ميزان القوى في العالم» تغير، شأن مزاج الناس. وإلى ترامب ودوتيرتي، برز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 2016. وأثارت سياسة أردوغان في العقد الحالي التوتر في البلاد وفي المنطقة، ووجدت أنقرة نفسها في طريق مسدود في السياسة الخارجية والداخلية. والرئيس التركي، على رغم طموحه الشديد وعدم الرغبة في التراجع، وجد في نفسه القوة للإقدام على منطف في العلاقات مع روسيا. ثم استغل الفرصة التي سنحت إثر الانقلاب العسكري الفاشل الصيف الماضي.

والسمة الثانية في العام 2016 هي عزز ممثلي النخب الحاكمة في الغرب عن فهم توجهات المواطنين في بلدانهم. وقرر رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كامبرون، ونظيره الإيطالي، ماتيو رينزي، الاحتكام إلى رأي الناخبين في حل المشاكل الإدارية، وخسرا أشد خسارة. والدعوة إلى الاستفتاء في وقت يتعاضم استياء الناخبين، ليست مجازفة فحسب، بل هزيمة مضمونة.

مرحلة الانتصار الأمريكي انتهت

وتنتمي هيلاري كلينتون، المرشحة الديموقراطية إلى الانتخابات الأميركية ووزيرة الخارجية الأميركية السابقة، إلى المجموعة نفسها التي لم تحسن تقييم الوضع تقييماً موضوعياً. فهي وصفت أنصار ترامب بالهوساء، ولم تدرك «كما لم يدرك قبلها قادة حملة بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي»،

يعد يستند فحسب إلى قدرته على حيك الطرق الجيوسياسية الذكية، والمبادرة إلى مفاجات استراتيجية، ولكن إلى القدرة على تقرير مصير الديموقراطية في البلدان الرائدة في العالم.

بوتين صار مخيفاً للغرب، ليس على الساحة العالمية، بل هو يبيث الخوف في أوصال البلدان الغربية المستميتة في الحفاظ على الوزن الأمريكي. ولا شك في أن الخلاصة الرئيسية لعام 2016 هي التغيرات في النظام العالمي وفي الدول الغربية.

ويدير الجمهور الغربي أكثر فأكثر الظهر، للخط السياسي الذي كانت الطبقة الحاكمة تعتبر - إلى وقت قريب - أن لا بديل عنه. وأدى انفضاض الناس عن النظام هذا، إلى ارتباك وجرح الطبقة الحاكمة، وساهم في بروز الرغبة في العثور على مذنب «طبعاً لم تجد غير موسكو». لكن في نهاية الأمر، تغدو الحاجة إلى تغيير هذا الخط أكثر إلحاحاً. وفي السنة المقبلة، يمكن لمثل هذا «التغيير» أن يظهر في فرنسا، إذا حال فرنسوا فيون، دون بلوغ حزب «الجبهة الوطنية» السلطة عن طريق تبني بعضاً من شعاراته.

وأخيراً، يفتتح عام 2017 مرحلة جديدة. وإثر ربع قرن على انهيار الاتحاد السوفيتي، تنتهي المرحلة التي تلت انتهاء الحرب الباردة، وأعقب انهياره. وعلى الدول كلها، بشرقها وغربها، إدراك أن مرحلة مختلفة تبدأ.

أن هؤلاء «البؤساء» كثر، وأنهم قد يستأون منها.

وتبقى المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ممثلة الاستقرار، إيجابياً وسلبياً، في أوروبا والعالم. فميركل، على رغم التحولات الجذرية في محيطها الدولي، وفي الداخل الألماني، لا تزال تمسك بزمام الأمور. ولو كانت سيطرة سلبية.

فالساسة الألمان يثابرون على انتهاز مسار معين من دون الرغبة في تصحيحه، حتى في ظل تغير ظروف مهمة. وفي ألمانيا، على نقيض البلدان الأوروبية الأخرى، لا يوجد تغير جذري في المشهد السياسي حتى الآن.

وأما باراك أوباما، المنتهية ولايته، فمن المرجح أن يدخل التاريخ على أنه سياسي شعر بحصول التغيرات، ولكنه لم يدرك سبل استخدامها. ويعد دونالد ترامب بإعادة النظر في مجمل إرث سلفه تقريباً. وقد لا ينجح في ذلك، فعلى رغم كل شيء، تمكن أوباما من أن يكون الحلقة الانتقالية إلى مرحلة جديدة تطوي انتصار الولايات المتحدة في «الحرب الباردة». وفي المرحلة هذه لم تعد نتائج المواجهة في النصف الثاني من القرن العشرين، محورية. أما ما يحدث في الفترة الانتقالية كلها، فهو نادراً ما يدوم وما تكتب له الحياة.

بداية مرحلة جديدة

نجح فلاديمير بوتين في البروز، واحداً من الرؤساء الأقوى في العالم. وهذا الرأي بلغ ذروته اليوم، ولم

إثر ربع قرن على
انهيار الاتحاد
السوفيتي تنتهي
المرحلة التي تلت
انتهاء الحرب الباردة
وأعقب انهياره..
وعلى الدول كلها
بشرقها وغربها
إدراك أن مرحلة
مختلفة تبدأ

حفلة «قُطْع» رأس السنة!



حطت 2016 السورية، رحالها عند وقف شامل لإطلاق النار ومفاوضات موعودة في القريب العاجل، وعند آمال عريضة بانفراج يحمل معه شيئاً من السلام والفرح المفقودين.

عماد شربك

ولهذه المناسبة، مناسبة وقف وإطلاق النار واقتراب الفرح، يحتفل السوريون. وينتزعون برأس السنة، ليطلقوا بعض بهجة وأمل محبوس في الصدور؛ فليس ثمة ما يستدعي الفرح...

أيفرحون بشح مياهم؟ أم بنعمة الكهرباء المباركة؟ أم بالدفء... بكم الدفء غير المحتمل الذي يخرق عظامهم فيبليها دافعاً أعمارهم إلى نهاياتها بأكثر سرعة ممكنة! أيفرحون بذكرى مفقوديههم وشهادتهم، أم بالمعتقلين وبالمختطفين؟ هل يفرحون بشتات عائلاتهم الموزعة في أصقاع الأرض قاطبة؟ أم يفرحون ببيوتهم المدمرة وشوارعهم المتهتكة؟ لا بد أن يفرحوا بطعم العملة في جيوبهم؛ فالنقود لدى الغالبية العظمى من السوريين، لم تعد «معادلاً عاماً» كما في علم الاقتصاد، بل هي معادل طعام فقط، وليس الطعام كله، بل أصناف محددة منه، أما البضائع الأخرى فهي لأصحاب النقود الأخرى، أو الآخرين!

يتندر السوريون على رأس السنة «المقطوع»، وتعينهم اللغة العربية

بألعابها، فقطع رأس السنة يعني قطعه، ويعني أيضاً اجتيازه، كما يُقطع الطريق، وكما تُقطع المسافة؛ فكل مناسبة للفرح هي عشرة أمام السوريين عليهم اجتيازها بأقل الآلام في القلب.

هل سمعتم بكأبة الأعياد؟ لا بد أنكم تعيشونها معظم الأعياد، ولم تسمعوا بها فحسب. نوع من الكأبة الهادئة التي

إن رأس السنة هذا، ليس للقطع! سنحافظ عليه. سنحافظ على وقف إطلاق النار الذي يعلو جبينه، سنصنعه معنا صوب عام جديد، سنراعيه ونصونه وندافع عنه، ونطبع قبلاتنا على وجنتيه المخضبتيين بتعبنا ودمائنا، وبه سنحتفل، وبنا سنحتفل.. كل عام وأنتم بخير، وكل سنة قادمة وسورية أجمل!

يُعرّف بها شخص ما عن الاشتراك في مظاهر فرح عامة، ذلك أن «لا شيء يعجبه» وتحديدًا حين يكون مرغماً على تمثيل الفرح! رغم ذلك، فإن الكأبة حين تغدو عامة، فإن محاولات الانتصار عليها بالفرح تكون أكثر عمقاً وصدقاً؛ تكون إصراراً على الحياة، فكيف إذا كان هنالك ما هو مفرح فعلاً؟



يأتي قرار إغلاق إذاعة صوت الشعب والقناة الأولى الأرضية السورية ومن قبلها قناة تلاقى، ومن قبلها كذلك الأقسام الناطقة باللغات الأجنبية كإسباني والفرنسي في متواليات تحمل المنطق نفسه القائم شكلاً على تخفيض النفقات.

ورغم عدم الرضى الشعبي والجماعي، عن أداء هذه المؤسسات الإعلامية، إلا أن الجميع يدرك، أن الطريقة التي اتبعت في العديد من مؤسسات قطاع الدولة، هي تفشيها من أجل الحصول على المقدمات الضرورية لعملية الخصخصة «وهنا ليست بوارد الخصخصة، بل المساعدة على ترويج المزيد من وسائل الإعلام الخاصة، التي يجري إعطاء الرخص لها بالجملة» والتخلي عن دور الدولة الإعلامي بحجج تخفيض النفقات، وإفساح المجال أمام مثلي الليبرالية الجديدة، للتعبير عن احتياجاتهم الإعلامية بكل أريحية.



نعى الشعب السوري وفاة الفنان رفيق السبيعي، الذي كان واحداً من الفنانين الذين حرصوا على التعبير عن التراث الشفهي، لمنطقة دمشق وما حولها، وكان من الجيل الثاني من الفنانين، الذين طبعوا في ذاكرتنا صورة الإنسان الشعبي صاحب القيم والفكاهة في أن معاً.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقدة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/01/06» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

نبوءة شارلي شابلن

متروغولدين ماير- فوكس - بارامونت - كولومبيا -
يونيفيرسال - وارنر براذر - أخيراً يونيتارنيست.

المخرج بشار دهان

هي أكبر شركات الإنتاج في هوليوود التي أنشأها يهود أوروبا بعد أن تركو الغيتو «حارات اليهود» وذلك في أواخر القرن التاسع عشر. وبدأوا بالتوافد إلى الولايات المتحدة، متخذين من اضطهاد الأوروبيين لهم ذريعة على ذلك، وكان أغلبهم من الذين علموا بما تدره السينما من أرباح هائلة، وكيف يمكنهم من خلالها، بث أفكارهم المؤيدة للصهيونية. استخدموا أسماء غير حقيقية كي لا تدل على يهوديتهم، فمثلاً مؤسس شركة وليم فوكس كان اسمه الحقيقي وليم فريد، كما كان الاسم الحقيقي لمؤسس شركة كولومبيا هو «هاري كوهين».... الخ

وبدا أصحاب تلك الشركات بإنتاج العديد من الأفلام التي تخدم الفكر الصهيوني، مستخدمين العديد من النجوم الموجودين آنذاك عدا عن صناعة العديد منهم أيضاً، ممن كان لهم أصل يهودي، كما استخدمت الصهيونية عنصرية الحركة النازية لخدمة أهدافها والتركيز على خدعة أن اليهود هم الضحية الوحيدة للنازية، لكنهم من خلال ذلك، استطاعوا إقناع العالم والربط بين اضطهادهم وتبرير هجرتهم إلى فلسطين، أي إنشاء «إسرائيل» كحل وحيد للتخلص من الاضطهاد.

وليس أدل مثلاً على ذلك من فيلم الأرض إخراج همملر أداماه، وفيلم بيت أبي من إخراج هربرت كلين..... الخ.

أكدت تلك الأفلام وبمساعدة الحركة الصهيونية، أن عدد الضحايا اليهود كان حوالي ستة ملايين في محاولة لمضاعفة التعويضات المالية لـ «إسرائيل» والتي كانت خمسة آلاف مارك عن كل ضحية، فمن أين جاء

هتلر بالستة ملايين هذه؟! من هنا نستطيع أن نرى بوضوح مقدرة الصهيونية العالمية على المتاجرة بأجساد القتلى الوهميين. ولا نستطيع أن ننكر وجود العديد من الأفلام التي لم تخدم الفكر الصهيوني آنذاك، وأكبر مثال على ذلك هو فيلم «الديكتاتور الأخير» الذي لم يفهم العديد من الناس ما رمى إليه شابلن من وراء فيلمه هذا، بل ووجه بانتقادات في العديد من الدول العربية، حيث أراد شابلن من المشاهد أن يتعاطف مع شخصية اليهودي الفقير والبروليتاري المضطهد، لكن شابلن بعبقريته قام



بتجسيد هذه الشخصية وشخصية هتلر أيضاً! أي أراد شابلن إثبات فكرة محاولات الصهيونية جعل اليهودي الضحية جالداً لغيره. وقد حاولت الصهيونية دائماً ومراراً أن تكسب شابلن إلى جانبها، لكونه يهودي الأصل، لكنه كان أحد الفنانين القلائل في العالم الذين أدانوا الصهيونية بشدة، وذلك انسجاماً مع مواقفه الإنسانية الصادقة والحاسمة وخاصة مع جمهورية مصر بعد تأميمها لقناة السويس حيث صرح: «إنه من حق مصر الاحتفاظ بسيادة أرضها وحريرتها»، وفي لقاء صحفي آخر قال: «إن أهم المعتدين في العالم هم رجال حكومة إنكلترا...» وكاد تصريحه هذا أن يهدده بسحب الجنسية الإنكليزية منه. وأخيراً، لا أحد ينسى تصريحه العلني بشأن «إسرائيل» وقوله في أحد اللقاءات: إن الدولة التي يقوم كيانها على دعوة عنصرية دينية متطرفة، لا يمكن لها البقاء، فقد أقام الاستعمار اسرئيل لجعلها قاعدة له في الشرق الأوسط، يضرب من خلالها شعوب هذه المنطقة الساخنة أصلاً، كلما أرادت الثورة عليه أو الاستقلال عنه.... كم نحن بحاجة إلى فنانين بقامتكم يا شابلن! قادرون على التعبير عما يحدث في العالم.

كان أحد الفنانين القلائل في العالم الذين أدانوا الصهيونية بشدة وذلك انسجاماً مع مواقفه الإنسانية الصادقة والحاسمة



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000

2017

قاسيون

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية